

البحث الثامن

# حكم التشقيق

إعداد

د/ عبد الله بن إبراهيم الزاحم

الأستاذ المشارك بكلية الشريعة

بالجامعة الإسلامية بالمدينة





## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، خلق الإنسان من نطفة من طين، فجعله في قرار مكين، ثم أخرجه في أحسن صورة، وأجمل تكوين "ولقد خلقنا الإنسان من سلالة من طين \* ثم جعلناه نطفة في قرار مكين \* ثم خلقنا النطفة علقة فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاما فكسونا العظام لحما ثم أنشأناه خلقاً آخر فتبارك الله أحسن الخالقين" (١) وقال جل جلاله: "لقد خلقنا الإنسان في أحسن تقويم" (٢) والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان الى يوم الدين.

## أما بعد:

فإن الناس قد انفتح لهم في هذه الأزمنة المتأخرة من أسباب الاتصال بالمجتمعات الأخرى، ما لم يكن في العصور السابقة، فأصبحت وسائل الاعلام على اختلاف أنواعها، المقروءة والمرئية تنقل صوراً متنوعة للحياة الاجتماعية، والسلوك الفردي، في المجتمعات المختلفة. وأسهمت تقنية الصناعات، وسهولة التبادلات التجارية، في نقل كثير من تلك الصور، والعادات إلى المجتمعات الإسلامية، وكان ظهورها مدعاة للسؤال عنها، والتعرف على حكمها الشرعي.

وكان من بين تلك المسائل الحديثة، ما يتعلق بزينة المرأة وتجميلها، إذ تنوعت المساحيق والأصباغ فشيء للعين، وآخر للشفتين، وثالث للخد والوجنتين، ورابع للشعر، وخامس للأظفار ... ومن أحدث هذه الأصباغ ما يتعلق بالحاجبين،

(١) سورة المؤمنون الآيات : ١٢-١٤.

(٢) سورة التين آية : ٤.



وهو ما يسمى بـ (التشجير) وبعد البحث والنظر لم أجد من تعرض لهذه المسألة في كتب الفقه القديمة، كما أنني لم أقف على فتوى لأحد من علماء عصرنا.

بل تناول عدد من الباحثين المعاصرين مسائل المرأة وزينتها في مؤلفاتهم، ورسائلهم العلمية، فلم يعرضوا لهذه المسألة<sup>١</sup>

فأحببت أن أدلي بسهم في دراسة هذه المسألة المستجدة . لمعرفة ما يمكن أن ينطبق عليها من حكم شرعي . سائلاً الله التوفيق والسداد، مستلهماً منه الصواب والرشاد . ولكون هذه المسألة تتعلق . بمسائل يحسن التعرض لها، وجوانب يجب التعرض لها، ليتبين مدى الارتباط بينها، وليعلم أي المسائل أكثر شبهاً، لتلحق بها، وليأخذ النظر حكم نظيره.

أقتضى البحث أن يكون في : مقدمة، وثلاثة مباحث .

- أما المقدمة : فقد أشرت فيها إلى أهمية الموضوع، وخطة البحث، ومنهجه.

أما المبحث الأول: فقد جعلته في تعريف الزينة، وحكمها للمرأة . وفيه مطالبان :

المطلب الأول : تعريف الزينة.

المطلب الثاني : حكم تزين المرأة.

(١) انظر اللباس والزينة في الشريعة الإسلامية لمحمد عمر وبوهي في أصلها رسالة علمية. لباس المرأة وزينتها في الفقه الإسلامي، لمهدية الزميلي . ولعل آخر كان يعرف فيما يتعلق بتجميل الحاجب، هو إزالة جميع الشعر منه، ثم صبغ الموضع بلون، وهو ما يعرف برسم الحواجب . وقد أشار إليه، د. عبد الحليم عويس في قضايا المرأة في الفقه الإسلامي ص ١٣٢، ١٣٣ إذا قال بعد أن أشار إلى النص : والغالب أن من يفعل ذلك فانما يعلن إلى تخطيط الحواجب بلون آخر، ويرسم آخر يهيئ لهن الشكل الذي يرتضيهن . فإذا زال الرسم المصنوع، وظهرت حقيقة الشكل، لاسيما إذا كانت المرأة ممن تزيل الحواجب إزالة كاملة، وترسم غيرها، بدأ شكلها قبيحاً منفرداً، وربما أدى ذلك إلى الفراق.



أما المبحث الثاني : فقد جعلته في شروط الزينة . وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول : تجنب التشبيه بالكفار، وأهل الفسق.

المطلب الثاني: أن لا تكون الزينة محرمة في نفسها.

المطلب الثالث : أن لا تتزين بما فيه ضرر

المطلب الرابع: أن لا تقصد التغرير.

وأما المبحث الثالث: فقد جعلته في حكم التشقيير. وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول : في معرفة النص وحكمه.

المطلب الثاني: في معرفة حكم صبغ الشعر.

المطلب الثالث: في معرفة التشقيير، وحكمه.

وقد سمّيته بـ: حكم التشقيير

منهج البحث.

١- سلكت في جمع المادة العلمية لهذا البحث، وكتابته المنهج التالي :

٢- جمعت كثيراً من أقوال العلماء حول بيان معنى الزينة، وما يحل للمرأة أن تتجمل به.

٣- تتبعت فتاوى العلماء المعاصرين، وكتابات الباحثين، لأقف على أقوالهم، فيما يتعلق بزينة المرأة. وألتمس التعرف على من تكلم على هذه المسألة.

٤- رقمت الآيات القرآنية وعزوتها إلى سورها.

٥- خرجت الأحاديث النبوية من كتب السنة المعتمدة . فإن كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما، اكتفيت بتخريجه منهما، وإن كان في غيرهما اجتهدت في تخريجه من كتب السنة الأخرى.



- ٦- وثقت أقوال المذاهب الفقهية بالرجوع إلى المصادر المعتمدة في كل مذهب.
  - ٧- وثقت ما نقلت من أقوال عن العلماء، بالرجوع إلى كتبهم، أو من جمع أو نقل كلامهم
  - ٨- شرحت الكلمات الغريبة الواردة بالرجوع إلى المعاجم اللغوية، وغريب الحديث.
  - ٩- لم أترجم للأعلام الواردين في البحث، لعدم مناسبة ذلك في مثل هذه البحوث المختصرة.
  - ١٠- أرفقت في آخر البحث ثبنا بالمصادر التي ورد ذكرها في ثنايا البحث.
  - ١١- وقد اجتهدت في تحرير هذه المسألة، وبيان الحكم المناسب لها، فإن أصبت، فهو محض توفيق الله، وتسديده، وإن كانت الأخرى فهو من ضعفي وقصوري، ومن الشيطان، وأسأل الله العفو والغفران.
- والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهداه



## المبحث الأول

### تعريف الزينة، وحكمها للمرأة

#### المطلب الأول

#### تعريف الزينة

الزينة في اللغة<sup>(١)</sup> مصدر زان، يقال: زانه، وأزانه، وزينه. وتزين هو وازدان . والزين نقيض الشين . وجمعه أزيان قال حميد بن ثور:

تصيد الجليس بأزيانها \*\*\* ودل أجابت عليه الرقى

قال ابن منظور: الزينة والزونة: اسم جامع لم يتزين به.

وامرأة زائن، متزينة. ورجل مزين، مقنذ الشعر. والحجام مزين. ويوم الزينة يوم العيد . وأزيت الأرض بالنبات، وتزيت، وازدانت، أي حسنت وبهجت. قال تعالى: "حتى إذا أخذت الأرض زخرفتها وأزيت"<sup>(٢)</sup> وزينة السماء بالنجوم والكواكب قال تعالى: "إنا زينا السماء الدنيا بزينة الكواكب"<sup>(٣)</sup>.

والزينة كما تكون في الخلقة، تكون في اللباس من الثياب والحلي . قال تعالى: "ولا يضربن بأرجلهن ليعلم ما يخفين من زينتهن"<sup>(٤)</sup>.

وكما يكون التزين تحسناً للأمور الحسية الظاهرة فانه يكون للأمور الباطنة المعنوية، من الاعتقادات، والأخلاق، والمعاملات، بتحسين عواقبها، والتشويق إليها

---

(١) انظر التعريف الزينة في اللغة معجم مقاييس اللغة ٤١/٣، والصحاح ٢١٣٢/٥، القاموس المحيط ص ١٥٥٤، لسان العرب، المصباح المنير ٢٦١/١ مادة زى ن.

(٢) سورة يونس آية ٢٤.

(٣) سورة الصافات، آية ٦.

(٤) سورة النور، آية ٣١.



والتشويق إليها : قال تعالى: "ولكن الله حبيب إليكم الإيمان وزينه في قلوبكم"<sup>(١)</sup> وقال عز وجل في بيان حال بنى آدم وسبب انحرافهم "وزين لهم الشيطان ما كانوا يعملون"<sup>(٢)</sup>.

قال ابن فارس: الزاء، والياء، والنون . أصل صحيح يدل على حسن الشيء، وتحسينه.

ومما تقدم تبين أن الزينة منها ما يكون خلقيا، ومنها ما يكون مكتسبا. وأن الزينة تكون في الخلق والصورة، تكون في الخلق والسجايا.

قال بعض أهل التفسير: الزينة في قوله تعالى: "ولا يبين زينتهن إلا ما ظهر منها"<sup>(٣)</sup> أريد بها أمور ثلاثة:

(١) الأصباغ، كالكلل، والخضاب بالوسمة في حاجبيها، والحمرة في خديها، والحناء في كفيها وقدميها.

(٢) الحلى، كالخاتم، والسوار، والخلخال، والدملج، والقلائد، والإكليل، والوشاح، والقرط.

(٣) الثياب.

وقال آخرون: للزينة، أسم يقع على محاسن الخلق التي خلقها الله تعالى، وعلى ما يتزين به الإنسان من فضل لباس، أو حلّي وغير ذلك<sup>(٤)</sup>.

(١) سورة الحجرات، آية : ٧.

(٢) سورة الأنعام، آية : ٤٣.

(٣) سورة النور آية : ٣١.

(٤) انظر: غرائب القرآن ٩٢/١٨.





ولا ريب أن الإسلام قد أولى هذا الجانب عناية بالغة، وهو. بمفهومه الشامل يتناول جوانب شتى فسنن الفطرة، والاغتسال، والتطيب، والسواك...، داخلة في هذا المعنى.

إلا أن حديثنا في هذه الدراسة المختصرة سيقصر على جانب يسير مما يكون مكتسباً، ويراد به تحسين الخلق والصورة .

## المطلب الثاني

### حكم تزين المرأة

إن مما جبل عليه الإنسان حب الزينة، وتحسين المظهر، والتجمل بالثياب ونحوها. ولا حرج في ذلك من نعم الله التي امتن بها على عباده، ويسرها لهم، وأباحها لهم. بل أمرهم باتخاذها والتجمل بها عند الاجتماع والتجمعات في المناسبات، كحضور الجمع والجماعات قال تعالى "يا بني آدم خذوا زينتك عند كل مسجد وكلوا واشربوا ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين" \* قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق قل هي للذين آمنوا في الحياة الدنيا خالصة يوم القيامة<sup>(١)</sup>. بل إن الله يحب من العبد أن يظهر ما أنعم به عليه من تلك النعم، قال صلى الله عليه وسلم : "إن الله يحب أن يرى أثر نعمته على عبده"<sup>(٢)</sup>. وعن أبي الأحوص أن آباءه أتى النبي صلى الله عليه وسلم وهو اشعث سيئ الهيئة، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم: "أمالك مال ؟ قال: من كل المال قد آتاني الله عز وجل. قال: فإن ال عز وجل إذا أنعم على عبد نعمة أحب أن ترى عليه"<sup>(٣)</sup>. فلا

(١) سورة الأعراف الآيتان : ٣٢/٣١.

(٢) أخرجه الترمذى في الاستئذان والأداب، باب ما جاء أن الله يحب أن يرى أثر نعمته على عبده ١٢٣/٥ (٢٨١٩) من حديث عمرو ابن شعيب عن أبيه عن جده وقال حديث حسن.

(٣) أخرجه أحمد ٤٧٣/٣، ٤٧٤، والنسائي في الزينة باب ذكر ما يستحب من لبس الثياب ١٩٦/٨ (٥٢٩٤) قال في التعليق على رياض الصالحين ص ٢٨٠: سنده قوى.



حرج، ولا محذور من التمتع بتلك النعم، والتزين بها، ما دام أنه بميزان العدل والقسط، من غير إسراف ولا تبذير قال عز وجل: "ولا تبذر تبذيرا" \* إن المبذرين كانوا اخوان الشياطين وكان الشيطان لربه كفورا" (١).

وما لم يجر ذلك الى محذورات أخرى، كالأشر والبطر، والكبر والعجب المذموم قال سبحانه وتعالى "ولا تصغر خدك للناس ولا تمشى فى الأرض مرحا إن الله لا يحب كل مختال فخور" (٢) وقص الله علينا خبر قارون وما كان من شأنه فقال جل جلاله: "إن قارون كان من قوم موسى فبغى عليهم وآتيناه من الكنوز ما إن مفاتيحه لتتوء بالعصبة أولى القوة إذ قال له قومه لا تفرح إن الله لا يحب الفرحين \* وابتغ فيما آتاك الله الدار الآخرة ولا تنس نصيبك من الدنيا وأحسن كما أحسن الله إليك ولا تبغ الفساد فى الأرض إن الله لا يحب المفسدين" (٣).

ولذا خاف بعض الصحابة رضى الله عنه أن يكون حبه للمظهر الحسن، والتجمل بحسن اللباس من الأمور المحرمة فى الإسلام، أو الداخلة فى الكبر الممنوع، فعن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه عن النبى صلى الله عليه وسلم قال: "لا يدخل الجنة من كان فى قلبه مثقال ذرة من كبر. قال رجل : إن الرجل يحب أن يكون ثوبه حسنا، ونعله حسنا. قال : إن الله جميل يحب الجمال . الكبر، بطر الحق، وغمط الناس" (٤).

ولما كانت المرأة بطبعها أكثر ميالا إلى حب الزينة، والتظاهر بها، جاءت النصوص الشرعية، بإيضاح الحدود، ووضع القيود، لبيان الجائز والممنوع، فبينت ما يمنع من تلك الزينة، وما عدا ذلك فهو على الأصل من الحل والإباحة. لكن

(١) سورة الأسراء، الآيتان : ٢٦، ٢٧.

(٢) سورة لقمان، آية ١٨.

(٣) سورة القصص، الآيتان : ٧٦، ٧٧.

(٤) أخرجه مسلم فى الإيمان، باب تحريم الكبر ٨٩/٢. مع شرح النووى.



المباح إذا حصل الإسراف فيه، والمبالغة في العناية به كان المنع من جهة أخرى، وقد نبه على ذلك الشيخ العثيمين، فقال: (ليعلم أن التجميل لا بأس به بل" إن الله سبحانه وتعالى جميل يحب الجمال" لكن الاسراف فيه حتى يكون أكبر هم الإنسان بحيث لا يهتم إلا به، ويغفل كثيرا من مصالح دينه ودنياه من أجله، فهذا أمر لا ينبغي، لأنه داخل في الأسراف . والأسراف لا يحبه الله عز وجل)<sup>(١)</sup>.

وبينت تلك النصوص من يجوز للمرأة أن تبدى زينتها له، من زوج، أو محارم، أو نساء وبينت ما يجب عليها من ستر أنواع هذه الزينة عن الرجال الأجانب، في حال خروجها من بيتها لحاجة، قال تعالى: "ولا يبدين زينتهن إلا ما ظهر منها وليضربن بخمرهن على جيوبهن ولا يبدين زينتهن إلا لبعولتهن إلى قوله "ولا يضربن بأرجلهن ليعلم ما يخفين في زينتهن"<sup>(٢)</sup>. فنهى عز وجل النساء المؤمنات أن يظهرن شيئا من الزينة الباطنة لغير من سمى سبحانه وتعالى من الرجال.

كما كان التوجيه النبوي للمرأة الخارجة من بيتها حتى وإن كان ذلك حال تجمع النساء في أماكن العبادة أن تكون على حال لا تلفت الأنظار إليها بزینتها، فعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: "لا تمنعوا إماء الله مساجد الله، وليخرجن إذا خرجن ثقلات"<sup>(٣)</sup><sup>(٤)</sup>. كما حذر من خروجها متطيبة تجذب الانتباه بروائحها العطرية . فعن زينب امرأة عبد الله قالت : قال لنا رسول الله

(١) فتاوى المرأة ص ١١٢، ١١٣.

(٢) سورة النور، آية: ٣١.

(٣) ثقلات يعنى غير متطيبة يقال رجل ثقل وامرأة ثقل والثقل الرياح الكريهة انظر النهاية فى غريب الحديث ١/١٩١، القاموس ص ١٢٥٤، نيل الأوطار ٣/١٦١.

(٤) أخرجه أبو داود فى الصلاة باب ما جاء فى خروج النساء الى المساجد (٥٦٥) والدرامى ٣٣٠/١ (١٢٧٩) وابن خزيمة ٣/٩٠ (١٦٧٩) وابن حبان ٥/٢٢١٤ وابن أبى شيبه ٢/١٥٦ (٧٦٠٩) وعبد الرزاق ٣/١٥١ (٥١٢١) والبيهقى ٣/١٣٤ وانظر تلخيص الحبير ٢/٨١.



صلى الله عليه وسلم : "إذا شهدت إحداكن المسجد فلا تمس طيباً". وعن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "أيا امرأة أصابت بخوراً فلا تشهد معنا العشاء الآخرة" رواهما مسلم<sup>(١)</sup>.

فكل هذه جوانب ينبغي مراعاتها، وأمور يجب التنبه لها، ومقاصد يلزم العناية بها عند الحديث عن الزينة للمرأة . إلا أنه مما يحسن التنبيه عليه وليس هو محل البحث والنظر، أن الأصل في تجميل المرأة أن يكون في بيتها لزوجها، لتجمع بين جمال الخلقة، والزينة المكتسبة، فتملك على زوجها لبه، وتحصن فرجه، وتقتصر نظره عليها، فلا يكون في حاجة إلى النظر أو التطلع إلى غيرها إلا أن بعض النساء - هاهن الله - وبخاصة في عصرنا الحاضر، صbben غالب اهتمامهن إلى التزين عند الخروج من البيت، إما لمجتمعات نسائية، أو غيرها إذا كان المجتمع يعج بالاختلاط وليس للزوج من ذلك إلا تكاليف شراء أدوات الزينة أو معاناة مرحلة الأعداد والاصلاح وغير خاف أن جل سبب ذلك، هو إهمال تعليم ما ينبغي للمرأة أن تتزين به ولمن تتزين له. ومع هذا الإهمال كان لوسائل الإعلام في ذلك حظ وافر، ودور كبير مؤثر في نقل ثقافات المجتمعات المختلفة، وصور النساء المتبرجات، وإظهارهن بالصورة الحسنة والتبجيل والتقدير ومتابعة ما يقمن به من صنوف الزينة ... مما كان له أثر على بنات المسلمين في ديار الاسلام وسعيهن لمحاكات وتقليد ما يرينه من تلك الصور - فلا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم.

(١) صحيح مسلم في الصلاة باب خروج النساء الى المساجد ١٦٣/٤ مع شرح النووي.



## المبحث الثاني

### شروط الزينة

إن المرأة المسلمة في تزينها محكومة بشروط وقیود ينبغي عليها مراعاتها، إذا أرادت أن تكون زينتها مباحة ومشروعة غير ممنوعة . ولن أتطرق إلى جميع الشروط المتعلقة بزينة المرأة من كونها مباحة في نفسها، غير محرمة ولا ممنوعة، وأن تكون خافية عن الرجال الأجانب وأن لا تكون كاشفة عن عورة يحرم النظر إليها، أو مصنوعة من مواد نجسة أو محرمة فهذه الشروط ونحوها يحتاج إلى بيانها من يتطرق إلى بحث زينة المرأة بصفة عامة أما دراستنا فتقتضى التنبيه على بعض هذه القيود، وسيكون ذلك في المطالب التالية:

المطلب الأول : تجنب التشبه بالكفار، وأهل الفسق.

المطلب الثاني : أن لا تكون الزينة محرمة في نفسها

المطلب الثالث : أن لا تتزين بما فيه ضرر.

المطلب الرابع : أن لا تقصد التغيرير.

---

(١) انظر لهذه الشروط أحكام النساء لابن الجوزي لباس المرأة وزينها لمهنية الزميلي اللباس والزينة في الشريعة الاسلامية د محمد عمرو.



## المطلب الأول

### تجنب التشبيه بالكفار، وأهل الفسق

إن مما يجب مراعاته لمن أراد التجميل سواء من الرجال أو النساء، أن يكون في زينته بعيدا عن أهل الكفر، سواء كانوا من أهل الكتاب، أو غيرهم، وأن يجتنب التشبيه بأهل الفسق والمجون، والمعاصي والفجور على اختلاف مشاربهم، وتتوع جوانبهم.

والمرأة المسلمة إذا أرادت أن تتزين بأي نوع من أنواع الزينة سواء كان ذلك في الملابس، أو الحلى أو الأصباغ، فإنه يجب عليها أن تراعي هذا الجانب، وأن يكون محل عنايتها وأهتمامها، فلا يكون في شيء من زينتها ما تحاكي به أهل الكفر، أو تتشبه بأهل الفسق، فلا يتسرب الناظر إليها من إلحاقها بهن.

وقد جاءت النصوص الشرعية أمرة بمخالفة أهل الكفر والفسوق، ومحذرة من التشبيه بهم، شالفة ليست قاصرة على العبادات كما في قوله صلى الله عليه وسلم في حديث شداد بن أوس رضى الله عنه " خالفوا اليهود والنصارى فإنهم لا يصلون في خفافهم ولا في نعالهم"<sup>(١)</sup> أو ما كان من أمره صلى الله عليه وسلم بصيام يوم آخر مع يوم عاشوراء مخالفة لليهود في ذلك فعن ابن عباس مرفوعا: "صوموا يوم عاشوراء خالفوا اليهود صوموا يوما قبله أو يوما بعده"<sup>(٢)</sup> بل أن هذا الأمر بمخالفة

---

(١) أخرجه أبو داود في الصلاة باب الصلاة في النعل (٦٥٢) وابن حبان في صحيحه ٥١٦/ ٥ (٢١٨٦) والحاكم ٣٩١/١ (٩٥٦) والبيهقي ٤٣٢/٢ وقال الحاكم: صحيح الإسناد ولم يخرجاه قال الحفظ ابن حجر فيكون استحباب ذلك من جهة قصد المخالفة المذكورة فتح الباري ٤٩٤/١ وانظر تحفة الأحوذى ٣٥٨/٢.

(٢) قال الحافظ ابن حجر وهذا كان في آخر الأمر وقد كان صلى الله عليه وسلم يحب موافقة أهل الكتاب فيما لم يؤمر فيه بشئ ولا سيما إذا كان فيما يخالف فيه أهل الأوثان فلما فتحت مكة واشتهر أمر الأسلام أحب مخالفة أهل الكتاب أيضا كما ثبت في الصحيح فهذا من ذلك فوافقهم أو قال نحن أحق بموسى منكم ثم أحب مخالفتهم فأمر بأن يضاف إليه يوم قبله ويوم بعده خلافا لهم فتح الباري ٢٤٦/٤ وانظر تحفة الأحوذى ٣٨٣/٣ والحديث أخرجه أحمد ٢٤١/١.



أهل الكفر والفسوق عامة في كل ما يختصون به، أو يكون من سماتهم وما يمتازون به عن غيرهم. فيدخل في ذلك جوانب الزينة، من اللباس، والحليّة، والأصباغ وأمر صلى الله عليه وسلم بإعفاء اللحية، وعدم حلقها، وهي من زينة الرجال، فقال صلى الله عليه وسلم: (خالفوا المشركين وفروا للحي، وأحفوا الشوارب)<sup>(١)</sup>، وقال: "جزوا الشوارب وأرخوا للحي، وخالفوا المجوس"<sup>(٢)</sup>.

وقد كان عليه الصلاة والسلام يحب موافقة أهل الكتاب ومخالفة المشركين، ثم لما فتح الله عليه الإسلام أرجاء الجزيرة، كره موافقتهم حتى فيما يدخل في باب الزينة، ومن ذلك ترجيل الشعر<sup>(٣)</sup> وتسريحه، فقد كان صلى الله عليه وسلم يسدل شعره، ثم فرقه فعن ابن عباس رضى الله عنه قال: (كان النبي صلى الله عليه وسلم يحب موافقة أهل الكتاب فيما لم يؤمر فيه، وكان أهل الكتاب يسدلون أشعارهم، وكان المشركون يفرقون رؤوسهم، فسدل النبي صلى الله عليه وسلم ناصيته، ثم فرق بعد).

(١) متفق عليه أخرجه البخارى فى اللباس باب تقليم الأطفال (٥٨٩٢) ومسلم فى الطهارة باب خصال الفطرة ١٤٧/٣ بشرح النووى جزء من حيث ابن عمر.

(٢) أخرجه مسلم فى الطهارة باب خصال الفطرة ١٤٧/٣ جزء من حديث أبى هريرة.

(٣) أخرجه البخارى فى اللباس باب الفرق (٥٩١٧) قال الحافظ ابن حجر فى فتح البارى ٣٦١، ٣٦٢/١ وكان السر فى ذلك أن أهل الأوثان أبعد عن الإيمان من أهل الكتاب ولأن أهل الكتاب يتمسكون بشريعة فى الجملة فكان يحب موافقتهم ليتألفهم ولو أدت موافقتهم إلى مخالفة أهل الأوثان فلما أسلم أهل الأوثان الذين معه والذين حوله واستمر أهل الكتاب على كفرهم تمحضت المخالفة لأهل الكتاب ومما يشبه الفرق والسدل صبغ الشعر وتركه كما تقدم ومنها صوم عاشوراء ثم أمر بنوع مخالفة لهم فيه صوم يوم قبله أو بعده ومنها استقبال القبلة ومخالفتهم فى مخالطة الحائض حتى قال اصنعوا كل شئ الا الأجماع فقالوا ما يدع من أمرنا شيئاً الا خالفنا فيه.



ومن ذلك الخضاب وصبغ الشعر، فعن أبي هريرة رضى الله عنه قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: "إن اليهود والنصارى، لا يصبغون، فخالقوهم" (١). ونحوه عن أبي أمامة رضى الله عنه قال: خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم على مشيخة من الأنصار بيض لحاهم، فقال: يا معشر الأنصار حمروا وصفروا، وخالقوا أهل الكتاب" (٢).

وقال ابن القيم في تقرير سد الذرائع، وأن وسائل المحرمات والمعاصي في كراهتها والمنع منها بحسب افضائها الى غايتها وارتباطاتها بها ووسائل الطاعات والقربات في محبتها والإذن فيها بحسب افضائها إلى غايتها، فوسيلة المقصود تابعة للمقصود، وكلاهما مقصود، لكنه مقصود قصد الغايات، وهي مقصودة قصد الوسائل، فإذا حرم الرب تعالى شيئاً وله طرق ووسائل تقضى إليه، فإنه يحرمها ويمنع منها، تحقيقاً لتحريمه، وتثبيتاً له، ومنعاً أن يقرب حماه" (٣).

الوجه الخامس عشر: أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن التشبه بأهل الكتاب في أحاديث كثيرة، كقوله: "إن اليهود والنصارى لا يصبغون فخالقوهم". وقوله: "إن اليهود لا يصلون في نعالهم فخالقوهم". وقوله في عاشوراء: "خالقوا اليهود صوموا يوماً قبله ويوماً بعده". وقوله: "لا تشبهوا بالأعاجم" (٤). وروى الترمذي عنه: "ليس

(١) أخرجه البخارى فى اللباس باب الخضاب (٥٨٩٩).

(٢) أخرجه أحمد ٢٦٤/٥ وسنده حسن قاله الحافظ ابن حجر وأشار الى ما أخرج الطبرانى فى الكبير من حديث عتبة ابن عبد (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمر بتغيير الشعر مخالفة للأعاجم) فتح البارى ٣٥٤/١٠.

(٣) اعلام الموقعين ١٤٧/٣.

(٤) أخرجه التبرانى فى الكبير من حديث عتبة ابن عبد: "كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمر بتغيير الشعر مخالفة للأعاجم" انظر: فتح البارى ٣٥٤/١٠.





منا من تشبه بغيرنا<sup>(١)</sup> وروى الإمام أحمد عنه: "من تشبه بقوم فهو منهم"<sup>(٢)</sup> وسر ذلك أن المنتسبة في الهدى الظاهر، ذريعة إلى الموافقة في القصد والعمل<sup>(٣)</sup>.

والمرأة المسلمة ينبغي عليها أن تكون معتزة بدينها، شامخة بعقيدتها، تحمد الله بلسانها وفعالها على أن هداها. الله للأسلام، ووفقها لتكون من عباده الكرام (الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله)<sup>(٤)</sup>. فقد شرفها الله وكرمها بالانتساب لهذا الذي ارتضاه لعباده المؤمنين، فكانت من خير أمة أخرجت للناس. فحري بها أن تجانب التشبه بأهل الضلال، وأن تخالف سمات أهل الفسق و الانحلال فلا تسايروهم فيما يتخذونه من لباس وزينة، ولا تشاكلهم في رسم ولا هيئة . قال ابن القيم (فأهل الذمة أعظم خلافة) لأمره وأعضاهم لقوله، فهم أهل أن ينزلوا بالتغيير عن زي المسلمين، الذين أعزهم الله بطاعته وطاعة رسوله، من الذين عصوا الله ورسوله، فأنزلهم وصغرهم وحقرهم، حتى تكون سمة السهوان عليهم، فيعرفوا بزيتهم. ودلالته ظاهرة في وجوب استعمال الغيار على أهل الذمة في قوله (ص): "من تشبه بقوم فهو منهم"، ومعناه إن شاء الله : أن المسلم يتشبه

(١) أخرجه الترمذى فى الألب باب ما جاء فى كراهية اشارة اليد بالسلام ٥٦/٥ (٢٦٩٥) من حديث عمرو ابن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله (ص) قال: ليس منا من تشبه بغيرنا لا تشبهوا باليهود ولا بالنصارى فان تسليم اليهود الاشارة بالأصابع وتسليم النصارى الاشارة بالأكف " قال أبو عيسى هذا الحديث اسناده ضعيف وروى عن المبارك هذا الحديث عن ابن لهيعة فلم يرفعه.

(٢) أخرجه أحمد ٩٢، ٥٠/٢، وأبو داود ٤٤/٤ (٤٠٣١) وابن أبي شيبة ٤٧١/٦ (٣٣٠١٦) من طريق أبى منيب عن أبى عمر قال الحافظ ابن حجر فى فتح البارى ٩٨/٦ أبو منيب لا يعرف اسمه وفى الأسناد عبد الرحمن ابن ثابت فى ثوبان مختلف فى توثيقه وله شاهد مرسل باسناد حسن أخرجه عن أبى شيبة من طريق الأوزعى عن سعيد ابن جبلة عن النب (ص) بتمامه.

(٣) أعلام الموقعين ١٥٢/٣.

(٤) سورة الأعراف آية ٤٣.



بالمسلم في زيه، فيعرف أنه مسلم، والكافر يتشبه بزي الكافر، فيعلم أنه كافر. فيجب أن يجبر الكافر على التشبه بقومه ليعرفه المسلمون به<sup>(١)</sup>.

### المطلب الثاني

#### أن لا تكون الزينة محرمة في نفسها

إن ما ينبغي أن يكون محل العناية والاهتمام للمرأة فيما تتخذه من زينة، حتى ولو كان ذلك لزوجها أو داخل بيتها، أن لا تكون هذه الزينة مما حرمه الله عز وجل، أو حرمها رسوله صلى الله عليه وسلم، فليس المقياس في الزينة انتشار ذلك الأمر، أو استعماله بين أفراد المجتمع، أو عدم إظهار انكاره على الملأ. فإن من الزينة ما هو محرم في نفس الأمر، فلا يجوز للمرأة فعله، ولا التزين به، ولو كان ذلك برضا الزوج، أو أمره. إذ لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق. ومن أمثلة ذلك: الوصل، الوشم، والوشم.

والوصل: هو أن تتظاهر المرأة بكثرة شعرها، أو طولها، فتصل شعرها بشعر غيرها<sup>(٢)</sup> وقد جاء النهي عن الوصل في أحاديث منها :

١- عن عائشة رضي الله عنها: "أن امرأة من الأنصار زوجت ابنتها، فتمشط شعر رأسها، فجاءت إلى النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك له، فقالت: إن زوجها أمرني أن أصل في شعرها. فقال: لا إنه قد لعن المواصلات"<sup>(٣)</sup>.

(١) أحكام أهل النمة ١٢٦٤/٣.

(٢) انظر المعنى للوصل القاموس ص ١٣٨٠ المصباح المنير ٦٦٢/٢ شرح النواوي على صحيح مسلم ١٠٢/١٤ وقال ابن الأثير في النهاية ١٩٢/٥ (الواصل: التي تصل شعرها بشعر آخر زور... وروى عن عائشة أنها قالت: ليست الواصل بالتي تعنون ولا بأس أن تعرى المرأة عن الشعر فتصل قرنا من قرونها بصوف أسود إنما الواصل التي تكون بغيا في شبيبته فإذا أسنت واصلتها بالقيادة وقال أحمد ابن حنبل لما ذكر له ذلك ما سمعت بأعجب من ذلك). مادة: وصل ل

(٣) متفق عليه أخرجه البخاري في النكاح، باب لا تطيع المرأة زوجها فسى معصية زوجها (٥٢٠٥)، وفي اللباس باب وصل الشعر (٥٩٣٤) ولفظه: "... لعن الله الواصل والمواصل". ومسلم في اللباس والزينة باب تحريم فعل الواصل والمواصل والواشمة والمستوشمة. ١٠٤/١٤...



وقد ترجم لها البخارى بباب: لا تطيع المرأة زوجها في معصية. قال الحافظ ابن حجر في التعليق على هذه الترجمة: ( لما كان الذي قبله يشعر بنسب المرأة إلى طاعة زوجها في كل ما يرومه، خصص ذلك بما لا يكون فيه معصية الله، فلو دعاها الزوج إلى معصية فعلها أن تمتنع، فإن أدبها على ذلك كان الإثم عليه. ثم ذكر فيه طرفا من حديث التي طلبت أن تصل شعر ابنتها<sup>(١)</sup>.

٢- وعن سعيد بن المسيب قال: "قدم معاوية المدينة آخر قدمة قدمها، فخطبنا، فأخرج كبه من شعر. قال : ما كنت أرى أحدا يفعل هذا غير اليهود. إن النبي صلى الله عليه وسلم سماه الزور. يعنى : الواصلة في الشعر"<sup>(٢)</sup>.

#### (١) فتح البارى ٣٠٤/٩.

(٢) متفق عليه أخرجه البخارى فى اللباس باب وصل الشعر (٥٩٣٨) ومسلم فى اللباس والزينة باب تحريم فعل الواصلة ١٠٩/١٤ قال الحافظ ابن حجر فى فتح البارى ٣٧٥/١٠: قال قتادة يعنى ما تكثر به النساء أشعارهن من الخرق وهذا الحديث حجة للجمهور فى منع وصل الشعر بشئ آخر سواء كان شعرا أم لا ويؤيده حديث جابر " زجر رسول الله ص أن تصل المرأة بشعرها شيئا أخرجه مسلم وذهب الليث ونقله ابو عبيدة عن كثير من الفقهاء أن الممتنع من ذلك وصل الشعر بالشعر وأما اذا وصلت شعرها بغير الشعر من خرقة وغيرها فلا يدخل فى النهى وأخرج أبو داود بسند صحيح عن سعيد بن جبير قال لا بأس بالقراصل وبه قال أحمد والقرامل جمع قرمل بفتح القاف وسكون الراء نبات طويل الفروع لين والمراد به هنا خيوط من حرير أو صوف يعمل ضفائر تصل به المرأة شعرها وفصل بعضهم بين ما اذا كان وصل به الشعر من غير الشعر مستورا بعد عقده مع الشعر بحيث يظن أنه من الشعر وبين ما اذا كان ظاهرا فمنع الأول قوم فقط لما فيه من التلبس وهو قوى ومنهم من أجاز الوصل مطلقا سواء كان بشعر آخر أو بغير شعر اذا كان يعلم الزوج وبإذنه وأحاديث الباب حجة عليه.



والوشم: هو غرز الإبرة في الجلد ثم حشوه بشيء فيخضر<sup>(١)</sup> وقد جاء النهي عنه في أحاديث منها: عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم: "لعن الله الواصلة والمستوصلة، والواشمة والمستوشمة"<sup>(٢)</sup>.

وعن ابن عمر رضى الله عنه: "أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لعن الواصلة والمستوصلة والواشمة والمستوشمة"<sup>(٣)</sup>.

والوشر: هو تحديد الأسنان، وترقيقه، وتقليمها، تفعله المرأة الكبيرة تشبها بالصغيرات<sup>(٤)</sup>.

وقد ورد النهي عن ذلك:

فعن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه قال: لعن الله الواشحات والمستوشحات، والنامصات المتمصات، والمتفلجات للحسن، المغيرات خلق الله. قال فبلغ ذلك امرأة من بني أسد يقال لها أم يعقوب، وكانت تقرأ القرآن، فأنته. فقالت: ما حديث بلغني عنك أنك لعنت الواشحات والمستوشحات، والمتفلجات للحسن، المغيرات خلق الله. فقال عبد الله: وما لي لا ألعن من لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في كتاب الله. قالت المرأة: لقد قرأت ما بين

(١) قال الفيومي في المصباح المنير ٢/ ٦٦٠: وشمّت المرأة يدها وشما من باب وعد، غرّزتها بإبرة ثم نرت عليها النفور، ويسمى النيلج. وهو دخان الشحم حتى يخضر. وانظر معنى الوشم: القاموس ص ١٥٠٦، النهاية ٥/ ١٨٩، أحكام النساء لابن الجوزي ص ٣٤١، شرح النووي على صحيح مسلم ١٤/ ١٠٦ فتح الباري ١٠/ ٣٧٢ مادة: وش م.

(٢) أخرجه البخارى فى اللباس، باب وصل الشعر (٥٩٣٣).

(٣) أخرجه مسلم فى اللباس والزينة باب تحريم فعل الواصلة والمتواصلة والواشمة والمستوشمة ١٤/ ١٠٥.

(٤) انظر لمعنى الوشر القاموس ص ٦٣٣، المصباح المنير ٢/ ٦٦١ الأوسط ٢٧٨/ ١٨٨/ ٥ شرح النووي على صحيح مسلم ١٤/ ١٠٧ روضة الطالبين ١/ ٢٧٦ مادة: وش ر.



لوحى المصحف فما وجدته. فقال: والله لئن كنت قرأتيه، لقد وجدتيه. قال الله عز وجل (وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا)<sup>(١)</sup> فقالت المرأة فإني أرى شيئاً من هذا على امرأتك الآن. قال: اذهبي فانظري. قال: فدخلت على امرأة عبد الله، فلم تر شيئاً. فجاءت إليه، فقالت: ما رأيت شيئاً. قال: أما لو كان ذلك، لم نجامعها" متفق عليه<sup>(٢)</sup>.

فهذه أنواع من الزينة كانت النساء في السابق تتجمل وتزين بها، إلا أن السنة جاءت بمنع ذلك والنهي عنه وذلك دلالة واضحة على أن المرأة المسلمة يجب عليها قبل النظر إلى ما تود أن تتزين به، أو تستعمله من أمور الزينة، أن تكون على علم تام، وبينة واضحة، بأن ذلك لا يدخل في الأمور المحرمة، أو المنهي عنها، فلا يتبغى رضا الناس، أو ثناءهم وأعجابهم بسخط الله ومعصيته، فإن من ابتغى ذلك سخط الله عليه، وأسخط عليه الناس. فعن عائشة قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من التمس رضي الله بسخط الناس، رضي الله عنه

#### (١) سورة الحشر آية ٧.

(٢) رجه البخارى فى اللباس باب المتفلجات للحسن (٥٩٣١) ومسلم فى اللباس و الزينة باب تحريم فعل الواصلة و المستوصلة ١٠٦/١٤ مع شرح النووى واللفظ له وقال الحافظ فى تلخيص الحبير ٢٧٦/١ (٤٣١) حديث لعن رسول الله (ص) الواصلة والمستوصلة والواشمة والمستوشمة والواشرة والمستوشرة ويروى المؤتثمة بدل المستوشمة والمؤثشرة بدل المستوشرة متفق عليه من حديث ابن عمر واللفظ للبخارى الا قوله الواشرة والمستوشرة وقد قال الرافعى فى التذنيب انها غير الروايات المشهورة وهو كما قال فقد رويناها فى مسند عمر بن عبد العزيز للباغندى من حديث معاوية ورواه أبو نعيم فى المعرفة فى ترجمة عبد الله بن عضاء الأشعري وقال ابن الصلاح فى كلامه على الوسيط لم أجد هذه الزيادة بعد البحث الشديد الا أن أبا داود والنسائي روايا فى حديث عن أبى ريحانة فى النهى عن الوشر انتهى وهو مسند أحمد من حديث عائشة قالت كان رسول الله (ص) يلعن الواشمة والمؤتثمة والواشرة والمؤثشرة.



وأرضى الناس عنه. ومن التمس رضا الناس بسخط الله، سخط الله عليه، وأسخط عليه الناس<sup>(١)</sup>.

قال ابن القيم: (العبد إذا عزم على فعل أمر، فعليه أن يعلم: أولاً هل هو طاعة الله أم لا؟ فإن لم يكن طاعة، فلا يفعله، إلا أن يكون مباحاً تستعين به على الطاعة، وحينئذ يصير طاعة.

- فإذا بان له أنه طاعة، فلا يقدم عليه حتى ينظر، هل هو معان عليه أم لا؟ فإن لم يكن معاناً عليه، فلا يقدم عليه، فيذل نفسه.

- وإن كان معاناً عليه، بقي عليه نظر آخر، وهو أن يأتيه من بابيه، فإن أتاه من غير بابيه أضاعه، أو فرط فيه، أو أفسد منه شيئاً.

فهذه الأمور الثلاثة أصل سعادة العبد، وفلاحه. وهي معنى قول العبد: "إياك نعبد وإياك نستعين" \* الهدى الصراط المستقيم<sup>(٢)</sup> فأسد الخلق: أهل العباد، والاستعانة، "الهداية إلى المطلوب وأشقاهم من عدم الأمور الثلاثة.

- ومنهم: من يكون له نحيب من إياك نعبد، ونصيبه من إياك نستعين معدوم، أو ضعيف، فهذا: مخدول، مهين، محزون.

ومنهم: من يكون نصيبه من إياك نستعين قوياً، ونصيبه من إياك نعبد أو ضعيفاً، أو مفقوداً، فهذا: له نفوذ، وتسلط، وقوة. ولكن لا عاقبة له، بل عاقبته أسوأ عاقبة.

ومنهم من يكون له نصيب من إياك نعبد وإياك نستعين، ولكن نصيبه من الهداية إلى المقصود ضعيف جداً، كحال كثير من العباد والزهاد، الذين قل علمهم بحقائق ما بعث الله به رسوله صلى الله عليه وسلم من الهدى ودين الحق<sup>(٣)</sup>.

(١) أخرجه ابن حبان ٥١٠/١ (٢٧٦). ونحوه عند الترمذى ٦٠٩/٤ (٢٤١٤).

(٢) سورة الفاتحة آية ٥.

(٣) اعلام الموقعين ١٦٠/٢.

## المطلب الثالث

## أن لاتتزين بما فيه ضرر

إن مما يجب على المرأة أن تلتحظه، وأن يكون محل اهتمامها، فيما تتخذ من مساحيق، أو أصباغ للزينة، أن لا يكون في ذلك ما يضر بها، أو يترتب على استعماله من المفساد والمضار العاجلة أو الآجلة. فالشريعة الإسلامية جاءت بجلب المصالح وتكثيرها، ودفع المفساد وتقليلها وهذا أصل مقرر من أصول الشريعة وقواعدها العامة. والأصل فيه قوله صلى الله عليه وسلم: "لا ضرر ولا ضرار".<sup>(١)</sup> وقد رتب الفقهاء على هذا الأصل مجموعة من القواعد الفقهية، منها<sup>(٢)</sup> الضرر يزال فهذه قاعدة من القواعد الكلية يندرج تحتها كثير من أبواب الفقه ومسائله، حتى قال بعضهم: إن نصف الفقه يندرج تحت هذه القاعدة<sup>(٣)</sup> فإذا كانت الشريعة تدعو لإزالة الضرر ورفعها، فكيف يكون من المرأة أن تستخدم ما يضر بها، أو تتزين بما يتسبب في ضررها؟ فإن الله عز وجل لم يحرم على عباده ما فيه صلاحهما، أو منفعتهم، وإنما حرم عليهم الخبائث، وما فيه ضررهم، أو فسادهم قال تعالى في وصف رسوله صلى الله عليه وسلم: (ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث)<sup>(٤)</sup>.

(١) أخرجه ابن ماجة في الأحكام باب من بنى في حقه ما يضر بجاره ٧٨٤/٢ (٢٣٤١) وأحمد ٣١٣/١ من حديث ابن عباس وفي إسناده جابر الجعفي إلا أن الحديث شواهد متعددة ولذا صححه الألباني انظر: سلسلة الأحاديث الصحيحة ٤٤٣/١ (٢٥٠).

(٢) انظر لبيان هذه القاعدة وما يندرج تحتها من قواعد وفروع الأشباه والنظائر للسيوطي ص ٨٣ الأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٨٥ القواعد الخمس الكبرى ٣٥٢.

(٣) انظر شرح الكوكب المنير ٤٤٣/١.

(٤) سورة الأعراف آية : ١٥٧.



### الضرر لا يزال بالضرر:

هذه قاعدة مندرجة تحت القاعدة السابقة، ولها صلة وثيقة بها، ويمكن اعتبارها قيداً لها، فإن القول: بأن الضرر يزال. مقيد بأن لا يزال بضرر مثله، أو أشد منه. لأنه لو أزيل بمثل ذلك، لم يصح القول: بأن يزال، لبقاء الضرر، فلا يتحقق المقصود من إزالته السبكي (وهو - أي : قولنا: الضرر لا يزال بالضرر - كعائد يعود على قولهم: الضرر يزال ولكن لا بضرر. فشأنهما شأن الأخص مع الأعم. بل هما سواء، لأنه لو أزيل لما صدق الضرر يزال)<sup>(١)</sup>.

### درء المفسد أولى من جلب المصالح:

من نعم الله على عباده أنه أحل لهم الطيبات، وحرم عليهم الخبائث. وأباح لهم ما ينفعهم، وما تستقيم به مصالحهم، ومنعهم مما فيه ضررهم، أو يجلب المفسد عليهم. ولا يكاد يخلو فعل من أفعال البشر من اجتماع المصالح والمفاسد فيه. إلا أن ذلك قد يتفاوت، والقسمة في اجتماع المصالح والمفاسد تقتضي أربعة أحوال :

- ١- أن تزيد المصالح على المفاسد.
- ٢- أن تزيد المفاسد على المصالح.
- ٣- أن تستوي المصالح والمفاسد.
- ٤- أن يتردد في أيهما الغالب.

ففي الحالتين الأوليين، الحكم للغالب منهما، فإذا غلبت المصالح على المفاسد، حل الشيء، وجاز الفعل وإذا غلبت المفاسد على المصالح، حرم الشيء، ولا يجوز الفعل، كما حرم الله عز وجل الخمر، لغلبة المفاسد فيها على المنافع. قال

(١) انظر الأشباه والنظائر ص ٨٦.





تعالى: "يسألونك عن الخمر والميسر قل فيهما إثم كبير ومنافع للناس وإثمهما أكبر من نفعهما"<sup>(١)</sup>.

أما الحالّتان الأخيرتان، فتشتملهما القاعدة. وهذا من تمام لطف الله بعباده، وفضله عليهم، إذ شرع لهم داء المفسد وتقليلها، وتحصيل المصالح وتكثيرها. ومعظم مصالح الدنيا ومفاسدها معروف بالعقل، إذ لا يخفى على عاقل قبل ورود الشرع أن تحصيل المصالح المحضة ودرء المفسد المحضة عن نفس الإنسان وعن غيره، محمود حسن. وأن تقديم أرجح المصالح فأرجحها محمود حسن. وأن درء أفسد المفسد فأفسدها، محمود حسن. وأن تقديم المصالح الراجعة على المفسد المرجوحة، محمود حسن. وأن درء المفسد الراجعة على المصالح المرجوحة، محمود حسن<sup>(٢)</sup> وقال الشاطبي: (اجتناب النواهي أكد وأبلغ في القصد الشرعي من أوجه: أحدها، أن درء المفسد أولى من جلب المصالح. وهو معنى يعتمد عليه أهل العلم<sup>(٣)</sup>).

ومن أدلة هذه القاعدة حديث عائشة رضي الله عنها، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لها: يا عائشة، لولا أن قومك حديث عهد بجاهلية لأمرت بالبيت فهدم، فأدخلت فيه ما أخرج منه، وألزقته بالأرض وجعلت له بابين، باباً شرقياً، وباباً غربياً، فبلغت به أساس إبراهيم<sup>(٤)</sup>. ففي هذا الحديث دلالة ظاهرة على معنى هذه القاعدة، إذ ترك النبي صلى الله عليه وسلم مصلحة بناء البيت العتيق على قواعد وأساس بناء إبراهيم عليه السلام، لدرء مفسدة خشي وقوعها إن هو هدمه

(١) سورة البقرة آية ٢١٩.

(٢) انظر: قواعد الأحكام في مصالح الأناس ص ٤.

(٣) الموفقات ٤/٢٧٢.

(٤) متفق عليه أخرجه البخاري في الحج باب فضل مكة (١٥٨٦) واللفظ له ومسلم في الحج باب نقض الكعبة وبنائها ٩/٩١ بشرح النووي.



وبناء عليها هي نفور الناس عن الإسلام، أو ربتهم بسبب هذا الفعل. فقدم النبي صلى الله عليه وسلم درء هذه المفسدة على جلب تلك المصلحة. قال السيوطي: (درء المفسدات أولى من جلب المصالح، فإذا تعارض مفسدة ومصلحة، قدم دفع المفسدة غالباً، لأن اعتناء الشارع بالمنهيات أشد من اعتناؤه بالمأمورات، ولذلك قال صلى الله عليه وسلم "إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم، وإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه"<sup>(١)</sup> ومن ثم سُمح في ترك بعض الواجبات بأدنى مشقة كالقيام في الصلاة والفطر والطهارة . ولم يسامح في الأقدام على المنهيات وخصوصاً الكبائر<sup>(٢)</sup>).

### المطلب الرابع

#### أن لا تقصد التفرير

إن مما ينبغي للمسلم في كل أمر يقوم به، أن يكون قصده مشروعاً، وأن يعمل بما يتوافق مع أمر الله وشرعه، فيجانب المحرمات، ولا يقصد التفرير والخديعة بمن يتعامل معه. وفي باب الزينة ينبغي أن يكون قصد المرأة من التزين حسن التبعل لزوجها، لتكون سبباً في غرض بصره وحفظ فرجه، وكسب مودته، وتحصيل محبته...، وغيرها من المقاصد الحسنة المشروعة فإنها بذلك تؤجر على قصدها، وتثاب على فعلها. قال صلى الله عليه وسلم: "إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى..". الحديث<sup>(٣)</sup>.

(١) متفق عليه أخرجه البخاري في الأغصان باب الاقتداء (٧٢٨٨) ومسلم في الفضائل باب وجوب اتباعه (ص) ١٠٩/١٥ مع شرح النووي.

(٢) الأنشاء والنظائر للسيوطي ص ٨٧.

(٣) متفق عليه أخرجه البخاري في بدء الوحي باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله (ص) قال الحافظ ابن حجر في تلخيص الحبير ١/٥٤ (٥٣) متفق عليه وله ألفاظ ومدار على يحيى بن سعيد الأنصاري عن محمد بن إبراهيم التيمي عن علقمة بن وقاص عن عمر بن الخطاب ولم يبق من أصحاب الكتب المعتمدة من لم يخرج سوى مالك فإنه لم يخرج في الوطأ.



وقد يكون للمرأة قصد حسن من تزينها، كأن تقصد لفت أنظار المؤمنين إليها، وجذب اهتمامهم لتحوز على تقنتهن وإعجابهن، فتكون مقبولة الحديث، ومسموعة الكلام، تقول فيصغى لكلامها، وما تلقيه من موعظة، إذ أن من أسباب عزوف بعض النساء عن الاستماع لبعض الواعظات، وما يلقيه من التوجيه والمحاضرات، كون المحاضرة لم تهتم بمظهرها، أو لم تحسن اختيار ثوبها، وغير ذلك مما تعدّه بعض النساء شرطاً للقبول.

وقد يكون القصد من التزين، تلبية حاجة النفس، وما تدعو إليه من حب حسن المظهر والتمتع بما أحله الله عز وجل من الطيبات، وأباحه لعباده المؤمنين من النعم والزينة، فهذا القصد لا حرج فيه، ما لم يتجاوز عن حد الجائز من القصد والاعتدال، إلى الحد الممنوع من الاسراف والخيلاء ومما ينبغي الحذر منه أن يكون القصد من التزين، إيداء الزينة للرجال الأجانب، للفت أنظارهم إليها، أو لاغرائهم بما تتمتع به من حسن وجمال فقد جاء التحذير من ذلك، ووصف صاحبته بأنها زانية، إذ أنها تسببت في زنا الجوارح، أو استدعت لفت الأنظار إليها، وتسلب أصحاب القلوب المريضة عليها، فكانت سبباً في تعرضهم لها، أو ملاحقتها... فعن أبي موسى الأشعري رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "أيما امرأة استعطرت، فمرت بقوم ليجدوا ريحها، فهي زانية"<sup>(١)</sup>.

وقد يكون القصد من التزين الفخر والخيلاء، والتعالى والكبرياء، وهذا داء عضال، وسم قتال من يسلم منه، لكن المؤمنة يجب أن تكون على حذر منه، وأن تعلم أنه من أكبر المحرمات وصاحبه بعيد عن الله. قال تعالى: "إن الله لا يحب كل

(١) أخرجه أحمد ٤/١٤ وأبو داود في الترجل باب في المرأة تتطيب للخروج (٤١٧٣) والترمذي في الأدب باب ما جاء في كراهية خروج المرأة متعطرة ٤/١٩٤ (٢٩٣٧) والنسائي في الزينة باب ما يكره للنساء من الطيب ٨/١٥٣ (٥١٢٦) والدرامي ٢/٢٩٧ وابن خزيمة ٣/٩١ (١٦٨١) وابن حبان ١٠/٢٧٠ (٤٤٢٤) والحاكم ٢/٤٣٠.



مختال فخور" (١) وأشد ما ينبغي الحذر منه، أن يكون القصد من التزین، إنما هو تغریر الخطاب بأنها ذات حسن وجمال وهي في الواقع على خلاف تلك الحال، فهذا غش وخداع، وقد قال صلى الله عليه وسلم: "من غشنا فليس منا"، وفي رواية: "من غش فلس مني" (٢).

فهذا باب عظيم، وأصل مكين، من الأصول الثابتة، التي استنبط منها العلماء قواعد كلية، انبثت عليها كثير من الأحكام والفروع والمسائل الفقهية، ألا وهي: الأمور بمقاصدها. إذ تختلف الأحكام في الأفعال الواحدة باختلاف المقاصد والنيات (٣).

(١) سورة لقمان، آية : ١٨.

(٢) أخرجهما مسلم في الإيمان باب قول النبي (ص) "من غشنا فليس منا" ١٠٩/٢، ١٠٨.

(٣) انظر لبيان هذه القاعدة وأدلتها وما يتعلق بها من المسائل والفروع الأشباه والظائر للسيوطي

ص ٨ الأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٢٧ القواعد الخمس الكبرى ص ١٦٢.



## المبحث الثالث

### حكم التشقير

قبل الحديث عن التشقير، ومعرفة حكمه، فإن الأمر يتطلب النظر إلى معرفة حقيقة التشقير، ويرتبط به مسائل لا بد من التعرض لها، ليتمكن الباحث من معرفة بعض النظائر التي. يمكن إلحاق حكم التشقير بها، وهما النمص، وصبغ الشعر. ولذا فإن هذا المبحث يتضمن ثلاثة مطالب :

المطلب الأول: في معرفة النمص، وحكمه.

المطلب الثاني: في معرفة حكم صبغ الشعر، وما يجوز الصبغ به من الألوان.

المطلب الثالث: في معرفة التشقير، وحكمه.

### المطلب الأول

#### في معرفة النمص، وحكمه

##### تعريف النمص:

النمص في اللغة<sup>(١)</sup>: نتف الشعر.

والنمص: رقة الشعر، ودقته حتى تراه كالزغب. وقصر الريش.

والنميص: المنطوف.

والنماص: ككتاب، خيط الإبرة.

(١) انظر لمعنى النمص في اللغة: معجم مقاييس اللغة ٥/٨١؛ الصحاح ٣/١٠٦٠ القاموس ص ٨١٧ لسان العرب ٧/١٠١ الأوسط ٢/٢٧٨ أحكام النساء لابن الجوزي ص ٣٤١ النهاية ٥/١١٩ مادة ن م ص.



والنماص: كفراب، الشهر. جمعه نمص، وأنمص.

والنامصة: المرأة التي تزين النساء بالنمص.

والمنتمص، المنتمص: المرأة المزينة بالنمص.

والمنماص، والمنمص: المنقاش، لأنه ينتف به.

ونمص الشعر ينمصه نمصا، إذا نتفه.

قال ابن فارس: النون، والميم، والصاد: أصل يدل على رقة شعر، أو نتف له.

وقال الفراء: النامصة هي التي تنتف الشعر من الوجه. وقال الراجز: يا ليتها قد لبست وصوصا \*\*\* ونمصت حاجبها تنماصا.

ومما سبق يتبين أن المراد بالنمص في اللغة: نتف الشعر. سواء كان ذلك من جميع البدن، أو جزء منه، أو الحاجبين. وهو الأشهر. قال أبو داود: النامصة التي تنقش الحاجب حتى ترقه<sup>(١)</sup> وقال الخطابي: هو من النمص، وهو نتف الشعر عن الوجه<sup>(٢)</sup> وقال أبو عبد الله الترمذی: التتمص هو: نتف الشعر من الجبين ففيه مؤونة عظيمة في نتفه ولو كان حلقا، لكان أيسر، ولكنه نتف وألم وجيع وتعذيب للنفس<sup>(٣)</sup>.

### حكم النمص:

جاءت السنة المطهرة بالنهي عن النمص، بل ولعن النامصة، والمنتمص، فلم تختص اللعنة بمن أزال ذلك الشعر عنها، بل شملت اللعنة، المعينة على ذلك، وهي النامصة التي تزيل ذلك غيرها، سواء اتخذت ذلك صناعة ومكسبا، أو لا.

(١) السنن ٣/٧٨.

(٢) الترغيب والترهيب ٣/٨٧.

(٣) المنهيات ص ٦٢.



فعن عبد الله بن مسعود قال: لعن الله الواشمات والمستوشمات، والنامصات والمتنمصات، والمتفلجات للحسن، المغيرات خلق الله. قال فبلغ ذلك امرأة من بنى أسد يقال لها أم يعقوب وكانت تقرأ القرآن، فأنته. فقالت: ما حديث بلغني عنك أنك لعنت الواشمات والمستوشمات، والمتنمصات، والمتفلجات للحسن، المغيرات خلق الله. فقال عبد الله: وما لي لا ألعن من لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في كتاب الله. قالت المرأة: لقد قرأت ما بين لوحى المصحف فما وجدته. فقال: والله لئن كنت قرأتيه، لقد وجدتيه. قال الله عز وجل: "وما آتاكم فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا"<sup>(١)</sup> فقالت المرأة فإني أرى شيئا من هذا على امرأتك الآن. قال: اذهبي فانظري. قال: فدخلت على امرأة عبد الله، فلم تر شيئا. فجاءت إليه فقالت: ما رأيت شيئا. قال: أما لو كان ذلك، لم نجامعها" متفق عليه<sup>(٢)</sup>. وعن ابن عباس رضى الله عنهما قال: (لعنت الواصلة والمستوصلة)<sup>(٣)</sup> والنامصة والمتنمصة، والواشمة والمستوشمة من غير داء) رواه أبو داود وغيره<sup>(٤)</sup>.

وعن عائشة رضى الله عنها، قالت: "كان نبي الله صلى الله عليه وسلم ينهى عن الواشمة، والواصلة، والمتواصلة، والنامصة، والمتنمصة"<sup>(٥)</sup>.

فدل هذا النهي على تحريم النمص. بل عده بعض العلماء من الكبائر، لما فيه من اللعن للفاعلة، والمفعولة بها. قال الحافظ ابن حجر: (وفي هذه الأحاديث حجة لمن قال: يحرم الوصل في الشعر، والوشم، والنمص على الفاعل والمفعول

(١) سورة الحشر آية ٧.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) الواصلة التي تصل شعرها بشعر غيرها انظر أحكام النساء لابن الجوزي ص ٣٤١.

(٤) أخرجه أبو داود في الترجل باب في صلة الشعر (٤١٧٠) وانظر الترغيب والترهيب ٨٧/٣

(٢١٩٢) تلخيص الحبير.

(٥) أخرجه أحمد ٢٥٧/٦. قال الألباني: وهو شاهد لحديث أبي داود انظر. غاية في المرام في

تخريج أحاديث الحلال والحرام ص ٧٦.



به. وهي حجة على من حمل النهي فيه على التنزيه، لأن دلالة اللعن على التحريم من أقوى الدلالات. بل عند بعضهم أنه من علامات الكبيرة<sup>(١)</sup>.

### النمص في الاصطلاح:

اختلف العلماء - رحمهم الله - في معنى النمص، بناء على اختلافهم في تحديد المراد منه. وفيما يلي عرض لأراء المذاهب الفقهية في ذلك:

### المذهب الحنفي:

قال ابن الهمام النامصة التي تنقش الحاجب، لترقه. والمنتمص: هي التي يفعل بها ذلك<sup>(٢)</sup> وقال ابن عابدين: وفي المغرب: النمص، تنق الشعر. ومنه المنماص المنقاش. ولعله محمول على ما إذا فعلته لتتزين للأجانب. وإلا فلو كان في وجهها شعر ينفر زوجها عنها بسببه ففي تحريم إزالته بعد، لأن الزينة للنساء مطلوبة للتحسين. إلا أن يحمل على ما لا ضرورة إليه لما في تنقه بالمنماص من الإيذاء وفي تبين المحارم: إزالة الشعر من الوجه حرام إلا إذا نبت للمرأة لحية أو شوارب، فلا تحرم إزالته بل تستحب. اهـ وفي التاترخانية عن المضمرات: ولا بأس بأخذ الحاجبين، وشعر وجهه ما لم يشبه المخنث. اهـ ومثله في المجتبى. تأمل<sup>(٣)</sup>.

(١) فتح الباري ٢٧٧/١٠ وانظر لبيان حكم النمص وكونه من المحرمات والكبائر المنهيات للترمذي ص ٦٢ تفسير القرطبي ٣٩٢/٥ شرح النووي على صحيح مسلم ١٠٦/١٤.

(٢) فتح القدير ٤٢٦/٦ وقال ابن نجيم النامصة هي التي تنقص الحاجب لتزينه البحر للرتق ٨٨/٦.

(٣) حاشية ابن عابدين ٣٧٣/٦ وانظر المغرب في ترتيب المغرب ص ٤٦٨ حاشية للطحطاوى على مراقى الفلاح ص ٣٤٣.





## المذهب المالكي:

قال ابن جزى: لا يحل للمرأة التلبيس بتغيير خلق الله تعالى. ومنه:.. وأن تنتمص.. نتف الشعر من وجهها<sup>(١)</sup>. وقال النفراوي: التتميص هو نتف شعر الحاجب حتى يصير نقيقا حسنا<sup>(٢)</sup>.

وقال القرطبي بعد بيان أن النمص من الكبائر: واختلف في المعنى الذي نهى لأجلها:

أ- فقيل: لأنها من باب التلبيس .

ب- وقيل : من باب تغيير خلق الله تعالى، كما قال ابن مسعود، وهو أ صح، وهو يتضمن المعنى الأول.

ثم قيل هذا المنهي عنه إنما هو فيما يكون باقيا، لأنه من باب تغيير خلق الله تعالى، فأما ما لا يكون باقيا كالكل والثرين به للنساء، فقد أجاز العلماء ذلك، مالك وغيره.

وقال المواق : قال عياض : روى عن عائشة رخصة في جواز النمص، وحف المرأة جبينها لزوجها، وقالت: "أميطي عنك الأذى"<sup>(٣)</sup>.. أبو عبيد النامصة التي تنتف الشعر من الوجه ولما ذكر عياض الوعيد في الوشم قال: وهذا فيما يكون باقيا، وأما ما لا يكون باقيا كالكل فلا بأس به للنساء<sup>(٤)</sup>.

(١) قوانين الأحكام الشرعية ص ٤٧٢ وانظر : تفسير القرطبي ٣٩٢/٥، ٣٩٣.

(٢) الفواكه الدواني ٤١٠/٢.

(٣) يشير الى ما أخرجه عبد الرزاق في مصنفه ١٤٦/٣ (٥١٠٤) عن معمر والثوري عن أبي اسحاق عن امرأة ابن أبي الصقر : أنها كانت عند عائشة فسألتها امرأة فقالت يا أم المؤمنين إن في وجهي شعرات أفأنتقهن أترين بذلك لزوجي ؟ فقالت عائشة " أميطي عنك الأذى وتصنعين لزوجك كما تصنعين للزيارة وإذا أمرك فلتطيعيه وإذا أقسم عليك فأبريه ولا تأنني في بيته لمن يكره" وأخرجه محمد بن الحسن في الآثار من طريقين ص ١٩٨، ١٩٧ وانظر فتح الباري.

(٤) انظر التاج والاكلیل ١٩٧/١.



### المذهب الشافعي:

قال النووي في شرح المذهب: النامصة التي تأخذ من شعر الحاجب، وترققه، ليصير حسناً<sup>(١)</sup> وقال في شرحه لصحيح مسلم: النامصة بالصاد المهملة، فهي التي تزيل الشعر من الوجه والمنتمصاة التي تطلب فعل ذلك بها. وهذا الفعل حرام. إلا إذا نبت للمرأة لحية أو شوارب فلا تحرم إزالتها، بل يستحب عندنا... وأن النهي إنما هو في الحواجب، وما في أطراف الوجه<sup>(٢)</sup> وقال الحافظ ابن حجب: يقال: إن النماص يختص بإزالة شعر الحاجبين لترقيقهما أو تسويتهما<sup>(٣)</sup>.

### المذهب الحنبلي:

قال في الفروع: ويحرم نمص، ووشر، ووشم في الأصح... وأباح ابن الجوزي النمص وحده وحمل النهي على التليس، أو أنه كان شعار الفاجرات. وفي الغنية: يجوز بطلب زوج. ولها حلقه وحفه، نص عليهما. وتحسينه بتحميم ونحوه. وكره ابن عقيل حفه كالرجل. كرهه أحمد له والننف بمنقاش لها... ويتوجه وجه إباحة: تحميم، ونقش، وتطريف بإذن زوج فقط<sup>(٤)</sup> وقال ابن عقيل: يحرم التليس، والتشبه بالمردان. وكذا عنده تحميم الوجه ونحوه<sup>(٥)</sup>.

وقال البهوتي في شرحه لقول صاحب الإقناع: (ويحرم نمص) قال: وهو نتف الشعر من الوجه<sup>(٦)</sup> ويتبين مما سبق:

١- اتفاق المذاهب الأربعة على حرمة نتف الشعر من الحاجبين وأنه هو النمص، أو هو منه.

(١) المجموع شرح المذهب ١٤١/٣.

(٢) شرح النووي على صحيح مسلم ١٠٦/١٤.

(٣) فتح الباري ٣٧٧/١٠ وانظر تحفة الأحوذى ٥٥/٨.

(٤) قال في الأنصاف ١٢٧/١: وعمل الناس على ذلك من غير نكير

(٥) الفروع ١٣٦/١ وانظر الانصاف: ١٢٧/١، ١٢٦، منتهى الإرادات ٤٢/١

(٦) كشف القناع ٩٨/١



٢- الاتفاق على أن إزالة الشعر غير المعتاد، كاللحية والشارب ونحو ذلك للمرأة، غير داخل في المنع، إلا أن الحنابلة يمنعون أخذه بالنتف<sup>(١)</sup> دون الحف<sup>(٢)</sup> والخلق. اتفاق على أن نتف شعر سائر البدن غير الوجه، لا يدخل في النمص، وإشارة بعض الأحناف إلى أن النمص نتف الشعر، إشارة إلى المعنى اللغوي، ولا يقتضي أنه المراد بالمنع في الحديث .

٤- أن تزين المرأة لزوجها، بإزالة ما يسبب النفرة منها، مما يباح لها، بل مما ينبغي عليها فعله والحرص عليه، فهو من حسن التبعل للزوج. ما لم يكن ذلك بفعل محرم كالنمص ونحوه من المحرمات.

إلا وأن هناك أقوالاً أخرى في المسألة غير قول الجمهور، منها:

أولاً: القول بجواز النمص:

ذهب بعض العلماء إلى أن النمص. ليس محرماً بإطلاق . ولا يختص جوازه بإزالة الشعر غير المعتاد كاللحية والشارب للمرأة- كما ذهب إليه الجمهور- فالنمص إنما يمتنع، ويكون منهياً عنه، إذا كان لقصد غير مشروع، كأن يكون القصد منه التلذذ، والتغريير بالخاطب . أو كان شعاراً للفاجرات، وفي فعله

(١) فالحنابلة يخصون النمص بالنتف دون غيره من أنواع الإزالة كالحف أو الخلق مثل الإمام أحمد عن النامصة والمتنمصة قال هي التي تنتف الشعر فأما الخلق فلا قيل له فما تقول في الخلق؟ قال الخلق غير النتف بالنتف تغيير انظر أحكام النساء للإمام أحمد ص ١٥

(٢) الحف في اللغة يطلق على معان منها الأخذ من الشيء وعلى الإزالة قال ابن سيده حف اللحية بحفها حفا أخذ منها وحفت المرأة وجهها تحفة حفا وحفاً أي تزيل عنه الشعر بالموسى تقشره واحتفت المرأة وأحفت وهي تحتف تأمر من يحف شعر وجهها نتفا بخيطين وهو من القشر ولعل المراد بالحف هنا الإزالة بالقص وقد أخرج البخاري في اللباس باب قص الشارب تعليقاً مجزوماً به عن ابن عمر أنه كان يحفى شاربته حتى ينظر إلى بياض الجلد صحيح البخاري مع الفتح ٣٣٤/١ وانظر القاموس ص ١٠٣٤ لسان العرب ٥٠/٩ المصباح المنير ١٤٢/١ مادة ح ف.



تشبه بأهل الفسوق. أما إذا كان لقصد مشروع، وأمر محمود، كأن يكون بأمر الزوج وطلبه، أو كان القصد منه التزين للزوج حسن التبعل له، فإنه لا يكون داخلا في المنع. وهذا القول ذهب إليه ابن الجوزي من الحنابلة فقال وأما الأدوية التي تزيل الكلف وتحسن الوجه للزوج، فلا أرى بأسا بها وكذلك أخذ الشعر من الوجه للتحسن للزوج .

ويكون حديث النامصة محمولا على أحد الوجهين الأولين<sup>(١)</sup>. قال شيخنا عبد الوهاب بن المبارك الأنماطي : إذا أخذت المرأة الشعر من وجهها، لأجل زوجها بعد رؤيته إياها، فلا بأس به وإنما يذم إذا فعلته قبل أن يراها، لأن فيه تدليسا<sup>(٢)</sup> وروى عن عائشة رضي الله عنها ما يدل على أن المرأة تتزين لزوجها، ولو بحف وجهها، أو قشرها فقد أخرج الطبري من طريق أبي إسحاق عن امرأته أنها دخلت على عائشة وكانت شابة يعجبها الجمال فقالت: المرأة تحف جبينها لزوجها؟ فقالت: "أميطي عنك الأذى ما استطعت"<sup>(٣)</sup>.

وأورد ابن الجوزي عن بكرة بنت عقبة أنها دخلت على عائشة رضي الله عنها، فسألته عن الحناء فقالت: "شجرة طيبة، وماء طهور"، وسألته عن الحفاف. فقالت لها: "إن استطعت أن تتزعي مقلتيك فتصنعينها أحسن مما هما فافعلي"<sup>(٤)</sup> وعنهما رضي الله عنها أنها قالت "لو كان وجه بنات أخوي، لأخرجته ولو بشرفة"<sup>(٥)</sup>.

(١) أراد بالوجهين الأولين : ١- أما أن يكون ذلك قد كان شعار الفاجرات فيكن المقصودات به.

٢- أو أن يكون مفعولا للتدليس على الرجال فهذا لا يجوز.

(٢) أحكام النساء ص ٣٤٢، ٣٤١ وفي كتب الحنابلة نسبة ذلك إليه في الفروع (ويحرم نمص ووشم ووشم في الأصح وأباح ابن الجوزي النمص وحمل النهي على التدليس أو أنه كان شعار الفاجرات وفي الغنية يجوز بطلب زوج) الفروع ١/١٣٦ وانظر الأنصاف: ١/١٢٧، ١٢٦ منتهى الإرادات ٤٢/١

(٣) انظر فتح اللباري ١٠/٣٧٧ وأخرجه عبد الرزاق في مصنفه وقد تقدم

(٤) أحكام النساء ص ٢٤٣، ٢٤٢

(٥) أحكام النساء ص ٣٤٢



ثانياً: القول بمنع إزالة الشعر من الوجه مطلقاً:

ذهب بعض العلماء إلى أنه لا يجوز للمرأة أن تزيل شيئاً مما يغير خلقها التي خلقها الله عليها حتى ولو نبت في وجهها شعر على خلاف المعتاد، أو كان سبباً في النفرة منها، كأن ينبت لها لحية أو شارب

والى هذا ذهب الطبري - رحمه الله - فقال: (لا يجوز للمرأة تغيير شيء من خلقها التي خلقها الله عليها، بزيادة أو نقص التماس الحسن، لا للزوج ولا لغيره، كمن تكون مقرونة الحاجبين، فتزيل ما بينهما توهم البلج أو عكسه. ومن تكون لها سن زائدة، فتقلعها أو طويلة فتقطع منها. أو لحية أو شارب أو عنفة، فتزيلهما بالنتف. ومن يكون شعرها قصيراً أو حقيراً فتطوله أو تغزره بشعر غيرها. فكل ذلك داخل في النهي، وهو من تغيير خلق الله تعالى قال ويستثنى من ذلك ما يحصل به الضرر والأذية : كمن يكون لها سن زائدة، أو طويلة تعيقها في الأكل، أو إصبع زائدة تؤذيها، أو تؤلمها، فيجوز ذلك والرجل في هذا الأخير كالمرأة)<sup>(١)</sup>.

وما ذهب إليه جمهور العلماء، يعد أعدل الأقوال، وهو وسط بين من أجاز بإطلاق، ومن منع بإطلاق وهو أرجح الأقوال والله أعلم بالصواب

### المطلب الثاني

#### في معرفة حكم صبغ الشعر

مما له صلة بموضوع بحثنا - مسألة التشقير - صبغ الشعر، وتغيير لونه إلى لون آخر. وقد جاءت السنة المطهرة باستحباب تغيير الشيب، و الأمر بالخصاب للرجال والنساء، وأن قى ذلك مخالفة لأهل الكتاب، وقد أمرنا. بمخالفتهم. فمن ذلك:

(١) انظر فتح الباري ٣٧٧/١٠، الجامع لأحكام القرآن ٣٩٢/٥



١- عن أبي هريرة رضى الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " إن اليهود والنصارى لا يصبغون فخالفوهم" (١).

٢- وعن أبي أمامة رضى الله عنه قال: خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم على مشيخة من الأنصار بيض لحاهم. فقال: " يا معشر الأنصار، حمسروا، وصفروا، وخالفوا أهل الكتاب " الحديث (٢).

٣- وعن جابر رضى الله عنه قال: اتى بأبي قحافة يوم فتح مكة، ورأسه ولحيته كالنخامة (٣) بياضا، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم " غسروا هذا بشيء، واجتنبوا السواد" (٤).

٤- وعن أبي ذر رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: " إن أحسن ما غيرتم به هذا الشيب، الحناء، والكتم" (٥) (٦).

(١) متفق عليه أخرجه البخارى فى اللباس باب الخضاب ٣٥٤/١٠ (٥٨٩٩) مع الفتح ومسلم فى اللباس والزينة باب استحباب خضاب الشيب ٨٠/١٤ بشرح النووى

(٢) أخرجه أحمد ٢٦٤/٥ وقال الحافظ ابن حجر فى فتح البارى ٣٥٤/١٠ اسناده حسن وقال الهيثمى فى مجمع الزوائد ١٣١/٥ رواه أحمد والطبرانى ورجال أحمد رجال الصحيح خلا القاسم وهو ثقة وفيه كلام لا يضر

(٣) للنخامة بفتح الثاء نبت أبيض الزهر والتمر يشبه به بياض الشيب انظر شرح النووى على صحيح مسلم ٧٩/١٤

(٤) أخرجه مسلم فى اللباس والزينة باب استحباب خضاب الشيب ٧٩/١٤ مع الشرح

(٥) الكتم بفتحين نبت فيه حمرة يخلط بالوسمة ويختصب به السواد انظر : المصباح المنير ٥٢٥/٢

(٦) أخرجه أحمد ١٤٧/٥، وأبو داود ٤٠٤/٢ (٤١٨٧) والترمذى فى اللباس باب ما جاء فى

الخضاب ٢٣٢/٤ والنسائى فى الزينة باب الخضاب بالحناء والكتم ١٢٠/٨ وابن

ماجة ١١٩٦/٢ (٣٦٢٢) قال الترمذى حسن صحيح



٥- وعن ابن عباس رضى الله عنه قال: مر على النبي صلى الله عليه وسلم رجل قد خضب بالحناء. فقال: ما أحسن هذا. فمر آخر قد خضب بالحناء والكتم. فقال: هذا أحسن من هذا. فمر آخر قد خضب بالصفرة. فقال: هذا أحسن من هذا كله<sup>(١)</sup>.

٦- وعنه رضى الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " يكون قوم يخضبون - في آخر الزمان - بالسواد، كحواصل الحمام، لا يريحون رائحة الجنة"<sup>(٢)</sup>.

٧- وعن صهيب رضى الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " إن أحسن ما اختضبتم به لهذا، السواد . أرغب لنسائكم فيكم، وأهيب لكم في صدور عدوكم"<sup>(٣)</sup>.

ففى هذه الأحاديث الأمر بخضاب الشيب، وهو صبغ للشعر، وتغيير للونه. واتفق العلماء على جواز الخضاب بالحناء، والصفرة، والكتم. واختلفوا في استحبابه. كما اختلفوا فى الخضاب بالسواد. قال النووي: (مذهبنا: استحباب خضاب الشيب، للرجل والمرأة بصفرة، أو حمرة. ويحرم خضابه بالسواد على الأصح. وقيل: يكره، كراهة تنزيه. والمختار التحريم، لقوله صلى الله عليه وسلم: " واجتنبوا السواد " هذا مذهبنا.

- (١) أخرجه أبو داود ٤٠٤/٢ (٤٢١١) وابن ماجه ١١٩٨/٢ (٣٦٢٧)
- (٢) أخرجه أحمد ٢٧٣/١ وأبو داود ٤٠٤/٢ (٤٢١٢) والنسائي ١٣٨/٨ (٥٠٧٥) والبيهقي ٤١٥/٥ قال الحفظ ابن حجر فى فتح البارى ٦/ ٤٩٩ اسناده قوى الا أنه اختلف فى رفعه ووقفه وعلى تقدير ترجيح وقفه فمثله لا يقال بالرأى فحكمه حكم الرفع وقال الألبانى فى غاية المرام ص ٨٤: اسناده صحيح على شرط الشيخين وانظر نيل الأوطار ١/ ١٤٥
- (٣) أخرجه ابن ماجه ١١٩٧/٢ (٣٦٢٥) قال فى مصباح الزجاجة ٩٣/٤ هذا اسناد حسن وذهب الألبانى الى تضعيفه فى ضعيف الجامع الصغير (١٣٧٥)



وقال القاضي: اختلف السلف من الصحابة والتابعين في الخضاب، وفي جنسه : فقال بعضهم ترك الخضاب أفضل. ورووا حديثا عن النبي صلى الله عليه وسلم في النهي عن تغيير الشيب، ولأنه صلى الله عليه وسلم لم يغير شيبه. وروى هذا عن: عمر، وعلي، وأبي وآخرين رضى الله عنهم.

وقال آخرون: الخضاب أفضل. وخضب جماعة من الصحابة، والتابعين، ومن بعدهم، للأحاديث التي ذكرها مسلم وغيره<sup>(١)</sup>. ثم اختلف هؤلاء:

فكان أكثرهم يخضب بالصفرة، منهم: عمر، وعلي، وأبو هريرة وآخرون. وروى ذلك عن علي.

وخضب جماعة منهم بالحناء والكم.

وبعضهم بالزعفران.

وخضب جماعة بالسواد. روي ذلك عن عثمان، والحسن والحسين ابني علي، وعقبة ابن عامر، وابن سيرين، وأبي بردة وآخرين.

قال القاضي: قال الطبراني: الصواب أن الآثار المروية عن النبي صلى الله عليه وسلم بتغيير الشيب، وبالنهي عنه، كلها صحيحة، وليس فيها تناقض. بل الأمر بالتغيير لمن شيبه كشيب أبي قحافة. والنهي لمن له شمت فقط.

قال : واختلف السلف في فعل الأمرين بحسب اختلاف أحوالهم في ذلك. مع أن الأمر والنهي في ذلك ليس للوجوب بالإجماع، ولهذا لم ينكر بعضهم على بعض خلافه في ذلك. قال يجوز أن يقال فيهما ناسخ ومنسوخ.

قال القاضي : وقال غيره : هو على حالين : فمن كان في موضع عادة أهل الصبغ، أو تركه، فخروجه عن العادة شهرة ومكروه.

(١) انظر الأحكام التي تختلف فيها الرجال و النساء في العبادات ص ٨٥





والثاني أنه يختلف باختلاف نظافة الشيب، فمن كان شيبته تكون نقية أحسن منها مصبوغة فالترك أولى ومن كانت شميته تستبشع فالصبغ أولى. هذا ما نقله القاضي. والأصح الأوفق للسنة ما قدمناه عن مذهبنا<sup>(١)</sup>.

وليس بحثنا في حاجة إلى التطرق إلى بيان حكم تغيير الشعر بالسود، وتفصيل أقوال العلماء في ذلك وتحقيق القول فيه، وبيان المختار من تلك الأقوال، لأن التشجير لا يقتضي ذلك، إذ أنه صبغ للشعر بغير السود، وإنما هو بالشقرة.

والذي قد يرد علينا هنا، ويدخل في مسألتنا، ألا وهو للتساؤل عن :

**حكم تغيير لون الشعر من لون إلى لون آخر:**

إن ما سبقت الإشارة إليه الأحداث النبوية، وما ورد عن العلماء من أقوال في المسألة إنما كان ظاهرة في تغيير الشيب.

فهل يختص ذلك بتغييره فقط، أو يؤخذ منه جواز تغيير لون الشعر وصبغه من أي لون إلى لون آخر؟ كتغيير لون الشعر الأشقر إلى أسود، أو العكس، أو تغييره إلى ألوان أخرى، ليتناسب مع ألوان الملابس، أو يكون الشعر باقية من الألوان المختلفة المتنافرة، كالأحمر، والأصفر، الأزرق، والأخضر مما يلحظه الناظر إلى بعض وسائل الإعلام، وما تنقله عن أهل الشنوذ من أخبار وصور.

لم نلف على من تطرق لبحث هذه المسألة من هذا الجانب، ولا ريب أن القواعد المقررة، التي مضت الإشارة إليها، هي للميزان الذي يمكن من خلاله معرفة حكم هذه المسألة، وما يمكن أن يلحقها من حكم بالإباحة، أو الحظر. فأقول مستعيناً بالله:

(١) شرح النووي على صحيح مسلم ١٤/٨٠ وانظر تحفة الأوحى ٣٥٦/٥



## أولاً: القول بالمنع:

إن للقاتلين بمنع صبغ الشعر وتغييره من لون إلى لون آخر، أن يستندوا فيما ذهبوا إليه من المنع بما يلي:

(١) إن إباحة صبغ الشعر من لون إلى لون، إنما ورد بتغيير ما يستهجن ويكره. وهو تغيير بياض الشيب إلى الحمرة، أو الصفرة. أما تغيير الشعر من لون إلى غيره، أو ألوان، فهذا لم يأت ما يدل على جوازه. بل قد يكون داخلًا في عموم النهي عن تغيير خلق الله. إذ من الواجب على المؤمن الرضا بما قسم الله له، وبما خلقه الله عليه، من لون البشرة والشعر وغير ذلك مما خلقه الله عليه<sup>(١)</sup>. فالتدخل بتغيير ما خلقه الله من لون الشعر - فمن كانت ذات شعر أسود، أو أشقر...، فغيرته إلى غيره، لا ريب أن لذلك أثرًا في تغيير مظهرها - فيكون داخلًا في التغيير المنهي عنه.

(٢) إن النهي عن تغيير الشيب بالسواد، تنبيه إلى عدم تغيير لون الشعر كله، لأن صبغ الشيب بالسواد يؤثر على جميع الشعر، فيكسبه لونا واحداً، بخلاف تغيير الشيب بغير السواد، إذ يتميز الشعر الأسود عن غيره.

## ثانياً: القول بالجواز:

إن للقاتلين بجواز صبغ الشعر وتغييره من لون إلى لون آخر، أن يستندوا فيما ذهبوا إليه من الجواز بما يلي :

(١) قال الشيخ العثيمين رحمه الله وقد مثل عن عمليات التجميل ( التجميل نوعان: تجميل لازالة العيب الناتج عن حادث أوغيره وهذا لا بأس به ولا حرج فيه لأن النبي (ص) أذن لرجل قطع أنفه في الحرب أن يتخذ أنفاً من ذهب والنوع الثاني هو التجميل الزائد وهو ليس من ازالة العيب بل لزيادة الحسن وهو محرم ولا يجوز لأن الرسول (ص) لعن النامصة و المتنمصة) انظر فتاوى المرأة ٩٢.



(١) إن الأصل في الأشياء الإباحة، وما ورد من النهي عن خضاب الشيب بالسواد<sup>(١)</sup>.

ينبغي أن يختص المنع بتغيير الشيب به، لما يحصل به من التلisis بإخفاء الشيب. وذلك غير وارد في الصبغ بألوان أخرى. أو الصبغ بالسواد لغير الشيب.

(٢) إن صبغ الشعر إذا كان لقصد التحسين، وتزيين المرأة لزوجها، فهو كالتحmير للوجه، والكحل للعينين ونحو ذلك. فيدخل في عموم

النصوص الدالة على إباحة الزينة، وحل ما أخرجه الله لعباده من أنواعها، قال تعالى: (قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق)<sup>(٢)</sup>.

(٣) إن القول بالإباحة مشروط بأن لا يكون في هذا الصبغ تlisis وتغيرير، أو تشبه بالكفار، أو بأهل المجون والخلاعة أو يكون لقصد الشهرة، فإن كان لشيء من المقاصد الممنوعة، كان الحظر والمنع بسببه، لا لكونه صبغاً للشعر، وتغيريراً للونه<sup>(٣)</sup>.

وهذا أرجح القولين عندي. والله أعلم بالصواب.

(١) سبقت الإشارة إلى بيان أن الخضاب وتغيرير الشيب بالسواد محل اجتهد واختلاف.

(٢) سورة الأعراف آية : ٣٢.

(٣) ومع ذلك فينبغي للمرأة المسلمة أن تهتم بزينة الأخلاق والتحلّى بجميل الصفات وكريم الخلال وجميل الفعال فبمثل ذلك تحوز رضا زوجها وتجل في عين زوجها بل تتال رضا ربها وتكون قدوة خير لغيرها لا أن يكون غاية همة ومنتهى قصدها محاكاة ما تراه من صور أهمل الكفر أو المجون والخلاعة ممن امتلأت الأعين برؤيتهن في وسائل الاعلام المختلفة أو محاكاة الأخريات ممن يقلدهن يقول في هذا المعنى الدكتور محمد عمرو لقد حقروا المرأة بأن جعلوا شعرها النموذجي تعقيدا علميا لا يحققه الا الحلاق الذي يهينا باجلاسها تحت لمجفف ساعتين ليصفف شعرها تصفيفا مصطنعا فمن وسائل التجميل التي تدخل تحت هذا الباب ما امتلأت به المحلات التي تسمى نفسها نسائية فنراها ترشدنا في التزين إلى الكيفية التي تحوز بها اعجاب الآخرين فنصف ساعة للعناية بالبشرة كل مساء وربع ساعة للأهداب وكذا من الوقت للأطفال ووقتا للعناية بالكفين والقدمين وما إلى ذلك مما يأكل وقت المرأة وعقلها ولا يبقى منها جانباً للشعور الأنساني وانما يحولها إلى دمية أنيقة لا روح فيها اللباس والزينة في الشريعة الاسلامية ص ٤٥٢.



### المطلب الثالث

#### في معرفة التشقير، وحكمه

وبعد تلك المقدمات المتعددة، والمباحث المختلفة، المتعلقة بزينة المرأة، والتي تعد ضرورية بين يدي دراسة هذه المسألة الحادثة. ومعرفة ما يمكن أن يوصف به هذا العمل من الأحكام الشرعية، نأتي إلي بيت القصيد. وقبل التطرق إلى بيان الحكم، يجدر بنا تعريف التشقير للتعرف على حقيقته، فإن الحكم على الشيء فرع عن تصوره.

#### تعريف التشقير<sup>(١)</sup>:

التشقير، تفعيل من الشقرة. والشقرة حمرة تعلو بياضا في الإنسان، وحمرة صافية في الخيل. قاله ابن فارس. يقال: شقر، كفرح، وكرم، شقرا، و شقرة، واشقر، فهو أشقر، والأنثى شقراء والجمع شقر وشقران.

والأشقر من الدم: ما صار علقا.

والمراد بالتشقير: صبغ بعض شعر الحاجب بلون يوافق لون البشرة. وخص بلون الشقرة، لكونه اللون الغالب في الاستعمال.

والغرض من هذا الصنيع، وصبغ بعض شعر الحاجب بالشقرة، تزيين الحاجب، وإظهاره بشكل مناسب من تحديده، وترقيقه، وإزالة ما قد يكون فيه من قرن، أو غير ذلك من المقاصد المتعلقة بالتجمل، فهو حلقة من سلسلة متواصلة في تزيين الوجه بالمساحيق والألوان المختلفة فصبغ للشفتين، وآخر للوجنتين، وثالث للجفنين، ورابع للرموش والحاجبين، وقبل ذلك ما يكون عاما لصبغ كامل الوجه..

(١) انظر لمعنى التشقير في اللغة: القاموس المحيط ص ٥٣٦، المصباح المنير ٣١٨/١ مادة ش



إلى غير ذلك مما إتحده دور التجميل، وتناقلته وسائل الإعلام. بما تتقاضاه من أجور للدعاية والإعلان. ثم كان انتشاره بين الناس أعظم من انتشار النار في الهشيم.

والحديث عن التشجير، يتطلب الكلام عن استعمال المساحيق والأصباغ في الوجه.

### استعمال المساحيق والأصباغ للوجه:

إن الناظر في حال المرأة في عصرنا الحاضر يلحظ اهتماما بالغا، وعناية فائقة. بما يتعلق بزينتها، وتحلل المساحيق والأصباغ الجانب الأكبر في هذا الجانب، لتعلقها بالوجه، الذي هو مجمع المحاسن ومقصد الناظر. وتفننت دور التجميل في استحداث أنواع مختلفة من المساحيق والأصباغ حتى أصبحت تتواءم مع ما تلبسه المرأة من لباس، بل يختلف استعمال هذه الألوان باختلاف الزمان، فشيء للزيارة، وآخر للسهرة، وألوان للصيف، وأخرى للشتاء، وشيء للفتيات وآخر للمتزوجات... إلى غير ذلك مما يصعب حصره، ولا يفيد كثرة تعدادها، وبيان أنواعه<sup>(١)</sup>. إلا أن الذي يهمنا في هذا الجانب هو الإشارة إلى ما حكاها العلماء حول صبغ الوجه فمن ذلك:

(١) فحرى بالمرأة المسلمة العاقلة أن يكون اهتمامها بزيينة الأخلاق فكم من امرأة أفسدت جمالها بالمبالغة في التجميل وكم من امرأة أظهرت عيوب وجهها بالأصباغ فزادت الدمامة وضوحا وكم من عجوز متصابية تزينت وتجلت فصارت سخرية الناس وهي تظن أنها بفعلها قد صغرت سنا ولا تدري أنها في الحقيقة قد صغرت عقلا وقلت احتراما



- قال النووي: (وأما تحمير الوجنة، فإن كانت خلية من الزوج أو السيد، أو كان أحدهما وفعلته بغير إذنه، فهو حرام. وإن كان بإذنه، فجازز على المذهب. وقيل: وجهان كالوصل)<sup>(١)</sup>.

- وقال ابن الجوزي من الحنابلة: (وأما الأدوية التي تزيل الكلف، وتحسن الوجه للزوج، فلا أرى بها بأساً)<sup>(٢)</sup>.

- وقال ابن مفلح: (ولها حلقة وحفه، نص عليهما. وتحسينه بتحمير ونحوه....، ويتوجه وجه إباحة: تحمير، ونقش، وتطريف بإذن زوج فقط)<sup>(٣)</sup>.

- وقال الشوكاني: (إن هذا التحريم إنما هو للتغيير الذي يكون باقياً. فأما ما لا يكون باقياً كالكل ونحوه من الخضابات، فقد أجازره مالك وغيره من العلماء)<sup>(٤)</sup>.

وأما المنتبِع لما كانت عليه المرأة في صدر الإسلام يجد أنها كانت تتزين بأنواع من الزينة المختلفة، من الروائح، واللباس، والحلي بل ومن تلك الزينة ما يكون بالصبغ والألوان، فكان العصفور والزعفران، والكل. بل كان التحمير للوجه. كل ذلك يمكن عده من أصباغ الوجه وما تتزين به المرأة. ولم يكن ذلك ممنوعاً، أو يكون ذلك داخلاً في تغيير خلق الله.

وفيما يلي إشارة إلى ما ذهب إليه بعض العلماء، أو الباحثين المعاصرين في استعمال الأصباغ الحديثة (المكياج):

---

(١) انظر: روضة الطالبين ٢٧٦/١، المجموع ١٤٥/٣ ومعنى المحتاج ١٩١/١ ونقل المواق

المالك في التاج اكليل ١٩٧/١ كلام النووي مقراً له.

(٢) انظر أحكام النساء ص ٣٤١.

(٣) الفروع ١٣٦/١ وقال الاتصاف ١٢٧/١: وعمل الناس على ذلك من غير نكير.

(٤) نيل الأوطار ٣٤٣/٦.



١- قول الشيخ العثيمين: (استعمال أدوات التجميل، كتحمير الشفاه، لا بأس به، وكذلك تحمير الخدود، فلا بأس به، لا سيما للمتزوجة..)<sup>(١)</sup>. وقال أيضا (تجمل المرأة لزوجها في الحدود المشروعة من الأمور التي ينبغي لها أن تقوم بها، فإن المرأة كلما تجملت لزوجها كان ذلك أدعى إلى محبته لها، وإلى الائتلاف بينهما، وهذا مقصود للشارع. فالمكياج إذا كان يجعلها، ولا يضرها، فإنه لا بأس به، ولا حرج. ولكني سمعت أن المكياج يضر بشرة الوجه وأنه بالتالي تتغير به بشرة الوجه تغيرا قبيحا قبل زمن تغيرها في الكبر. وأرجو من النساء أن يسألن الأطباء عن ذلك. فإن ثبت، كان استعمال المكياج إما محرما، أو مكروها على الأقل، لأن كل شيء يؤدي بالإنسان إلى التثويه والتقيج، فإنه محرم، وإما مكروه)<sup>(٢)</sup>.

٢- قول محمد أديب: (أما تحمير الوجه وتزيينه بالمساحيق...، فإن لم يكن لها زوج، أو كان، وفعلته بغير إذن، فحرام. وإن أذن، جاز على الصحيح، لأنه ليس فيه تغيير لخلق الله، وإنما هو تزيين مؤقت يزول بالغسل)<sup>(٣)</sup>.

٣- وقال البهي الخولي: (أما التجميل بالأصباغ ونحوها، وذلك لها، ولا شيء فيه. نعم إنه من قبيل تغيير خلق الله، لكنه ليس تغييرا خلقيا أصليا مستمرا. فإن الوجه يعود إلى ما خلقه الله عليه إذا أزيل عنه ما خضبه من الأصباغ)<sup>(٤)</sup>.

٤- وقالت مهدية الزميلي: (يباح لها الكحل بالإثمد وغيره. والأصباغ والمساحيق، على أن لا يظهر ذلك منها للأجانب هذا ويجب أن لا تصبح الزينة والأصباغ هم

(١) فتاوى الشيخ محمد بن صالح العثيمين ٨٢٨/٢.

(٢) من الأحكام الفقهية في الفتاوى النسائية ص ٣٤، ٣٥.

(٣) حكم النظر في الإسلام ص ١٣٧.

(٤) المرأة بين البيت والمجتمع ص ١٠٥.



المرأة في حياتها، لما روى الحسن عن الرسول صلى الله عليه وسلم أنه قال عن النساء: " أهلكهن الأحمران: الذهب، والزعفران<sup>(١)</sup>،<sup>(٢)</sup>."

وفيما يلي إشارة إلى ما ذهب إليه بعض الأطباء في بيان ما يروونه من استعمال هذه الأصباغ على الوجه وما تسببه للبشرة من أضرار - الدكتور. وجيه زين الدين. قال في بيان الأضرار الجسدية الناتجة عن كثرة استعمال المستحضرات الحديثة، لأغراض التزين : (..، أما المساحيق والدهون التي توضع في الوجه فأنها تعرضه للأصابة بالبثور، والالتهابات في الجلد، فيضعف، ويصاب بالتجعد الشيخوخي قبل الأوان. وقد يترك التجعد خطا بارزا تحت العين، ولما تبلغ الفتاة بعد عشرين عاما. وكمن مرة سببت الرموش الصناعية إلتهابا بالجفن، أو جاعلت الحساسية للجفن من الصبغ الذي يوضع فوقه. وقد يعرض الأحمر، الشفاة للتورم، أو تبیس الجلد الرقيق وتسققه، لأنه نزيل الطبقة المحافظة للشفة)<sup>(٣)</sup>.

ومما سبق يتبين:

- ١- أن ما تستعمله المرأة من أصباغ، وما تضعه في وجهها من المساحيق، الأصل فيه الإباحة. إذ ليس في ذلك ما يقتضي منعه، فليس داخلا في تغيير خلق الله.
- ٢- أن استعمال المرأة أنواعا من الأصباغ لتضفي على وجهها ما يزيد في حماله، كان أمرا معروفا، تفعله النساء المسلمات من قديم، ومن منعه فقد أجاز له للنسوة، أو بإذنه، مما يشعر أن المنع كان سدا لنريعة إيداء الزينة لمن لا يحل له النظر إليها.

(١) أخرجه ابن حزم في المحلى ٨٢/٦.

(٢) لباس المرأة وزينتها في الفقه الاسلامي ص ١٧٠.

(٣) انظر اللباس والزينة في الشريعة الاسلامية ص ٤٥٠ نقلا عن مجلة الوعي الاسلامي الكويت العدد ١٤٠.





٣- أن إياحة الأصباغ والمساحيق المستعملة الآن مقيدة بشرط أن تكون آمنة من الحاق الضرر بمن يستعملها<sup>(١)</sup>، لكن الأطباء وأهل الاختصاص، شهدوا بأن هذه المساحيق التي تستعملها النساء في عصرنا الحاضر، لا تخلو من مواد كيميائية، بسبب كثرة استعمالها، الضرر بالبشرة، فمن هنا يكون أقل أحوالها الكراهة، وأن على المرأة أن تحتاط في هذا الاستعمال، فلا تفرط فيه، وليكن استعمالها لذلك بقدر محدود.

٤- أن الأصل في تزين المرأة أن يكون لزوجها، ولا مانع أن تتزين لغيره ممن يباح لها إظهار الزينة له، من المحارم، أو النساء، سواء كانت هذه الزينة بالأصباغ أو غيرها، أما إن كان يطلع عليها من لا يحل له ذلك، فإن المنع يكون متعددا، إذ يحرم على المرأة عند ذلك استعمال الزينة، لما فيه من لفت نظر من لا يحل له النظر إليها.

#### حكم التشقيير:

وبعد هذا التطواف، وتقليب النظر في جوانب متعددة ذات صلة وثيقة بالموضوع، من قواعد وأصول، و مسائل وفروع، لمعرفة ما تستحقه مسألة التشقيير من وصف شرعي. وما يمكن أن تلحق به من فروع، أو تتدرج تحته من قواعد وأصول. فأقول مستعينا بالله عز وجل، مستلهما منه الرشد والصواب :

إن مسألة التشقيير ترتبط بمسائل متعددة، منها ما يقتضي المنع، فمن ذلك:

١- النمص: إذ قد يقال : إن القصد من التشقيير، إظهار الحاجب رقيقا كهيئة النامصة، بتلوين الشعر غير المرغوب فيه، أو المراد إزالته. وهو وإن لم يكن نمصا حقيقة، إلا أنه تشبه به، وبأهله فيكون المنع من جهة أنه:

(١) نقدم في المطلب الثالث من المبحث الثاني أن من شرط الزينة أن لا تتزين المرأة بما فيه ضرر.



٢- تشبه بأهل الفسق: إذ يقال: إن المرأة بهذا التشقير تبدو للناظر إليها من بعد أنها زالت شيئاً من شعر حاجبها، فهي بهذا تشبه النامصة، التي جاءت النصوص بلعنها، وقد مضت الإشارة إلى أن النمص كان شعار الفاجرات، فيكون في التشقير تشبه بأهل الفسق، والمسلم منهى عن ذلك. فيدخل المنع من هذا الجانب.

٣- تغيير خلق الله: إذ قد يقال: إن التشقير فيه تغيير لخلق الله. لأن المرأة بصبغ شيء من شعر حاجبها بلون موافق للون بشرتها، قد غيرت لون شعر حاجبها عما خلقه الله عليه، بل أضفى ذلك في تغيير صورة وجهها، مما خلقه الله عليه، فأصبحت فيما يرى الناظر إليها من بعد أنها رقيقة الحواجب، وهي في الواقع ليست كذلك. وفي ذلك أيضاً تظاهر بالنمص وإزالة بعض شعر الحاجب. منها، وهو متضمن لتغيير خلق الله

٤- استعمال ما فيه ضرر: إذ قد يقال: إن التشقير صبغ لشعر الحاجب، وهذه الأصباغ الحديثة لا تخلو من مواد كيماوية، وقد أكد الأطباء وأهل الاختصاص ضرر استعمالها على الجلد، ويزداد خوف إلحاق الضرر بالعين، لمجاورة الحلب لها.

فهذه الجوانب إذا الحق التشقير بها، أو ببعضها اقتضت المنع منه. إلا أنه يمكن الجواب عن ذلك، بما يلي:

١- يدخل التشقير في النمص. إن التشقير صبغ لبعض شعر الحاجب بلون آخر، موافق لون البشرة، وهو في الغالب أن يكون باللون الأشقر، فإلحاق ذلك بالنمص بعيد جداً، لما مضت الإشارة إليه من أن النمص يختص بالنشف فقط فلا يدخل فيه الحلق كما هو مذهب الحنابلة، ونص عليه الإمام أحمد. أو أن النمص يختص بالازالة، وليس في التشقير أى إزالة.

٢- يدخل التشقير في تغيير خلق الله. إن استعمال الأصباغ لتلوين الشعر لا يدخل عموم النهي عن تغيير خلق الله، إذ مضت الإشارة إلى أن استعمال الأصباغ



والمساحيق في الوجه، جائز بقيوده، وأنه لا يدخل في عموم النهي عن التغير لخلق، إذ سرعان ما يعود الوجه إلى صورته وحقيقته بعد زوال تلك الأصباغ عنه.

### هل التشقيق مضر بالبدن ؟

مضى تقرير أن الإسلام جاء بما يحقق المصالح ويكثرها، ويمنع المفاسد ويقللها، وأنه يمنع من استعمال ما فيه ضرر، أو يتسبب في حدوث الضرر، وأن هذه قاعدة عامة لمعرفة الحكم على ما يستجد من أمور. وسبق إيراد أقوال الأطباء وأهل الاختصاص في استعمال الأصباغ الحديثة وضرر ذلك على الجلد.

ومن هنا يمكن القول : بأن التشقيق إذا كان يتضمن ضرراً على البدن، سواء في الجلد، فإن ذلك يقتضي المنع منه. ويختلف هذا المنع باختلاف احتمال وقوع الضرر:

- فإذا كان احتمال وقوع الضرر نادراً، أو يسيراً، كان الحكم عليه بالكراهة
- وإن كان احتمال وقوع الضرر غالباً، وكان الضرر كبيراً، كان الحكم عليه بالتحريم. والذي يظهر من شهادة الأطباء المشار إليها سابقاً، أن هذا الاحتمال ليس غالباً، وليس كبيراً، فأكثر أحواله أن يكون مكروهاً.

ولو قيل: بإباحته لم يكن بعيداً، لأن الأصل في الأشياء الإباحة، والتشقيق بخلوه من المحظورات، داخل في عموم الزينة التي أباحها الله لعباده. ولأن الضرر إن كان ضعيفاً ونادراً، لا يكون سبباً في المنع من المباحات، خاصة إذا كان استعمال ذلك في حالات قليلة. لكن يبقى بعد ذلك أن يقال:

### هل في التشقيق تشبه بأهل الفسق؟

لم يبق بعد ما سبق إلا ارتباط هذه المسألة بالقصد، وقد مضى تقرير أن الأمور بمقاصدها وأن الحكم قد يختلف باختلاف قصد فاعله والمرأة المسلمة وهي تضع هذا الصبغ على بعض شعر حاجبها، لا تخلو من أمرين :



- أحدهما : أن تقصد من ذلك مسايرة ما يستجد من أصناف الزينة، والتشبه بأهل الكفر، أو أهل الفسوق والمجون. فلم يكن تركها للنمص لقصد شرعي، أو حذرا من الوقوع فيما يحرم عليها فعله. فمثل هذه لا يمكن القول بأن قصدتها لا يقتضي المنع، والقول بالتحريم.

- الثاني : أن تقصد من ذلك التزين<sup>(١)</sup> مخافة الوقوع في النمص المنهي عنه. وترى أن ذلك أحوط وأسلم من:

أ- الأخذ بقول من رأى جواز إزالته بالحف، أو الحلق.

ب- أو الأخذ بقول من رأى جواز ذلك إن لم يكن للتلبس، أو كان شعارا للفاجرات.

فمثل هذه مأجورة على حسن قصدتها. ولا أرى ما يقتضي المنع من فعلها. والله أعلم بالصواب. وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

---

(١) ينبغى هنا استحضار ما مضى تقريره من شروط التزين المباح وهي:

أ- أن لا يكون في ذلك تشبيه بالكفرة أو أهل الفسق.

ب- أن لا يصل الأمر في استعمال هذه الأدوات إلى درجة الأسراف والتبذير.

ج- أن يكون الغرض من هذا الاستعمال مقصدا مشروعاً أي: يكون الغرض التزين للزوج أو من يجوز إبداء الزينة له.

د- أن تستر ذلك عمن لا يجوز له النظر إليها سواء قيل: بأن الوجه عورة، أو قيل: بأنه ليس بعورة إذ أن تزين الوجه بوضع هذه المساحيق عليه مدعاة للنظر إليها.

هـ- أن لا يكون القصد من ذلك التزين تعالى على الغير أو الخيلاء ونحو ذلك من المقاصد الممنوعة بأن يكون للزوج، أو من يباح له النظر إليها، وأن يصل إلى حد السرف والتبذير ...



## ثبت المصادر والمراجع

مرتبة على حروف الهجاء:

ايضاح الاشارات الواردة في هذا الثبوت: (ط = طبعة) (ن = ناشر) (ت = تحقيق)

١- القرآن الكريم. لم ألتم ترتيبه لشرفه.

٢- الآثار، لمحمد بن الحسن، ن/ إدارة القرآن والعلوم الإسلامية باكستان.

٣- أحكام أهل النمة، لابن قيم الجوزية، ت/ يوسف البكري، وشاكر العاروري، ن/ رمادي للنشر ودار ابن حزم، ط/ الأولى ١٤١٨ هـ

٤- الأحكام التي تختلف فيها الرجال والنساء في العبادات، لأحمد العمري، رسالة دكتوراه، مطبوعة على الآلة.

٥- أحكام النساء، للإمام أحمد بن حنبل، ن/ دار الكتب العلمية.

٦- أحكام النساء، لعبد الرحمن بن الجوزي، ت/ المحدثي، ن/ المكتبة العصرية، ط/ الأولى ١٤٠١ هـ

٧- الأشبا والنظائر، لزين الدين بن إبراهيم، المعروف بابن نجيم، ن/ دار الكتب العلمية، ط/ ١٤٠٠ هـ

٨ - الأشبا والنظائر، لعبد الرحمن السيوطي، ن/ دار الكتب العلمية، ط/ الأولى ١٤٠٣ هـ

٩- إعلام الموقعين عن رب العالمين، لمحمد بن أبي بكر الزرعي، المعروف بابن قيم الجوزية، ن/ دار الفكر، ط/ الثانية ١٣٩٧ هـ

١٠- الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف. لعلاء الدين المرداوي. ت/ حامد الفقي، ن/ دار إحياء التراث العربي.



- ١١- الأوسط. لأبي بكر محمد بن المنذر، ت/ د. حنيف، ن/ دار طيبة، ط/ الأولى ١٤٠٥ هـ
- ١٢- البحر الرائق، لزين بن ابراهيم، المعروف بابن نجيم، ن/ دار معرفة بيروت
- ١٣- التاج والأكليل شرح مختصر خليل، لمحمد العبدري، المعروف بالمواق ن/ دار الفكر، ط/ الثانية ١٣٩٨ هـ
- ١٤- تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذى، للمباركفوري، ن/ دار الكتب العلمية
- ١٥- الترغيب والترهيب لعبد العظيم المنذرى، ن/ دار الكتب العلمية، ط/ الأولى ١٤١٧ هـ
- ١٦- تفسير القرطبي-الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله القرطبي، ن/ دار الشعب، ط/ الثانية ١٣٧٢ هـ
- ١٧- تلخيص الحبير، لابن حجر العسقلاني، ت/ عبد الله اليماني، ن/ دار المعرفة، ط- ١٣٨٤ هـ
- ١٨- حاشية الطحطاوى على مراقى الفلاح، لأحمد الطحطاوى، ن/ مكتبة ألبانى الحلبي، ط- الثالثة ١٤١٨ هـ
- ١٩- حاشية ابن عابدين لمحمد أمين بن/ مكتبة الحلبي، ط- الثانية ١٣٨٦ هـ
- ٢٠- حكم النظر فى الإسلام/ لمحمد أدب كلكل، ن/ مكتبة الدعوة حماء، ط- الثانية
- ٢١- روضة الطالبين لشرف الدين النووي، ن/ المكتب الإسلامى، ط- الثانية
- ٢٢- رياض الصالحين لشرف الدين النووي، ن/ دار الرشد، ط- الثالثة عشرة ١٤١٢ هـ
- ٢٣- سلسلة الأحاديث الصحيحة لمحمد ناصر الدين الألبانى، ن/ المكتب الإسلامى، ط- الرابعة ١٤٠٥ هـ



٢٤- سنن الترمذی لأبی عیسیٰ محمد الترمذی، ت/أحمد شاکر، ن/دار احیاء التراث العربی

٢٥- سنن الدرامی لأبی محمد عبد الله الدرامی، ن/دار احیاء السنة النبویة

٢٦- سنن أبي داود. لأبی سلیمان بن الأشعث، ن/دار الفكر.

٢٧- السنن الكبرى. لأبی بكر البیهقي. ن/مکتبة المعارف. الأولى ١٣٥٤ ٢٨ ٢٨-

سنن ابن ماجه. لأبی عبد الله محمد بن یزید القزويني. ت/عبد الباقي، ن/المکتبة

٢٩- سنن النسائي، لأبی عبد الرحمن، ن/دار البشائر الإسلامیة، ط/الأولی

٣٠- شرح صحيح مسلم، لشرف الدين النووي ن/دار الفكر، ط/١٤٠١ هـ

٣١- شرح الكوكب المنير، لمحمد الفتوحی، المعروف بابن النجار، ت/الزحيلي،

وحمد، ن/جامعة الملك عبد العزيز ١٤٠٠ هـ

٣٢- صحيح البخاری/. لمحمد بن إسماعيل البخاری (مطبوع مع فتح الباري)

٣٣- صحيح ابن حبان، لمحمد بن حبان البستي، ت/شعيب الأرناؤوط، ن/مؤسسة

الرسالة، ط/الثانية ١٤١٤ هـ

٣٤- صحيح ابن خزيمة. لأبی بكر محمد بن خزيمة. ت/الأعظمي، ط/الثانية

١٤٠١ هـ

٣٥- صحيح مسلم. لأبی الحسين مسلم بن الحجاج القشيري. (مطبوع شرح

النووي)

٣٦- ضعيف الجامع الصغير وزياداته، لمحمد ناصر الدين الألباني، ن/المكتب

الإسلامي، ط/الثانية ١٣٩٩ هـ



۳۷- غایة المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام، للألبانی، ن/ المكتب الإسلامي، ط/ الأولى ۱۴۰۰ هـ

۳۸- غرائب القرآن، ورغائب الفرقان، لحسن بن محمد القمي، ط/ الأولى، ن/ مصطفى الباني الحلبي ۱۳۸۵ هـ

۳۹- فتاوى الشيخ/ محمد الصالح العثيمين. إعداد وترتيب/ أشرف بن عبد الرحيم، ن/عالم الكتب، الرياض، ط/الأولى ۱۴۱۱ هـ

۴۰- فتاوى المرأة. جمع وترتيب/ محمد المسند. ط/ الأولى ۱۴۰۹ هـ

۴۱- فتح الباری شرح صحيح البخاری، لابن حجر العسقلانی، ن/ادارات البحوث العلمية

۴۲- فتح القدير شرح الهداية لابن الهمام. ن/مكتبة الحلبي ط/الأولى ۱۳۸۹ هـ

۴۳- الفروع لأبي عبد الله محمد بن مفلح. ن/الم الكتب، ط/الرابعة ۱۴۰۵ هـ

۴۴- الفواكه الدواني لأحمد النفراوي، ن/دار الفكر، ط/ ۱۴۱۵ هـ

۴۵- القاموس المحيط للفيروز آبادي ن /مؤسسة الرسالة ط/الأولى ۱۴۰۶ هـ

۴۶- قضايا المرأة في الفقه الإسلامي، لعبد الحليم عويس، ن/ الشرق الأوسط للأبحاث.

۴۷- قواعد الأحكام في مصالح الأنعام، للعز بن عبد السلام، ن/ دار الكتب

العلمية بيروت

۴۸- القواعد الخمس الكبرى وما يتعلق بها في مجموع الفتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية رسالة دكتوراة من الجامعة الإسلامية بالمدينة، لإسماعيل علوان مطبوعة على الآلة.





- ٤٩- قوانين الأحكام الشرعية، لمحمد بن جزى، ن/ عالم الكتب، ط/ ١ لأولى
- ٥٠- كشف القناع عن متن الإقناع، لمنصور البهوتي، ن/ مطبعة الحكومة.  
بمكة ١٣٩٤ هـ
- ٥١- لسان العرب. لابن منظور. ن/ دار صادر.
- ٥٢- اللباس والزينة في الشريعة الإسلامية، لمحمد عمرو، ن/ مؤسسة الرسالة، ط/  
الأولى ١٤٠٣ هـ
- ٥٣- لباس المرأة وزينتها في الفقه الإسلامي، لمهدية الزميلى، ن/ دار الفرقان  
عمان، ط/ الأولى ١٤٠٢ هـ
- ٥٤- المحلى لعلي بن حزم الظاهري، ن/ دار الآفاق الجديدة.
- ٥٥- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، لنور الدين الهيثمي، ن/ دار الكتاب العربي،  
ط/ الثالثة
- ٥٦- المجموع شرح المذهب، لمحي الدين بن شرف النووي، ن/ دار الفكر،  
ط/ الأولى ١٤١٧ هـ
- ٥٧- المرأة بين البيت والمجتمع، للبهى الخولي. ن/ مكتبة دار العروبة، القاهرة.
- ٥٨- المستترك على الصحيحين. لأبي عبد الله الحاكم. ن/ دار الكتب العلمية،  
ط/ الأولى ١٤١١ هـ
- ٥٩- المسند. للإمام أحمد بن حنبل، ن/ المكتب الإسلامي.
- ٦٠- مصباح الزجاجة، لأحمد الكفاني، ن/ دار العربية، ط/ الثانية ١٤٠٣ هـ
- ٦١- المصباح المنير. للفيومي. بدون ناشر، أو تاريخ للنشر.



٦٢- المصنف. لأبي بكر بن أبي شيبة. ت/ الحوت، ن/ مكتبة الرشد، ط/ الأولى ١٤٠٩ هـ.

٦٣- المصنف لعبد الزاق الصنعاني، ن/ المكتب الإسلامي.

٦٤- معجم مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس، ن/ دار الفكر، ط/ ١٣٩٩ هـ.

٦٥- المغرب في ترتيب المعرب، للمطرزي، ن/ دار الكتاب العربي.

٦٦- مغني المحتاج شرح المنهاج، للخطيب الشربيني، ن/ دار الفكر

٦٧- من الأحكام الفقهية في الفتاوى النسائية، لمحمد العثيمين، بدون بيانات للنشر.

٦٨- منتهى الإرادات...، لمحمد بن أحمد الفتوح، مطبوع مع حاشية النجدي، ت/ د. التركي، ن/ مؤسسة الرسالة، ط/ الأولى ١٤١٩ هـ.

٦٩- المنهيات لأحمد بن علي السرمذي، ت/ محمد زغلول، ن/ دار الكتب العلمية، ط/ الأولى ١٤٠٥ هـ.

٧٠- الموافقات، لإبراهيم بن موسى الشاطبي، ت/ عبد الله دراز، ن/ دار المعرفة.

٧١- النهاية في غريب الحديث والأثر. لابن الأثير. ن: المكتبة الإسلامية.

٧٢- نيل الأوطار، لمحمد بن علي الشوكاني، ن/ دار الجبل، ط/ ١٩٧٣ م